

# المدخل لدراسة المذهب الحنفي



الدكتور الناجي مِين  
أستاذ بدار الحديث الحسنية  
للدراسات الإسلامية العليا - الرباط \ المغرب



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## تمهيد

لا جرم أن عزو الآراء الفقهية إلى أئمة المذاهب وفقهائهم يقتضي الرجوع إلى كتب كل مذهب على حدة. والباحث المعاصر يعترضه في سبيل تحقيق هذا الوتر عائقان:

- الأول: صعوبة التعامل مع هذه المصادر بسبب أن لكل منها مصطلحات خاصة به.

- الثاني: أن هذه المصنفات منها ما هو معتمد، ومنها ما هو غير معتمد.

أمام هذين العائقين قامت طائفة من العلماء من كل مذهب بالتعريف بمذاهبها، وشرح مصطلحاته، وبيان مصادره المعتمدة من غيرها.

وبخصوص المذهب الحنفي موضوع هذه الدراسة فإن ما كتبه الأحناف للإيفاء بغرض التعريف بالمذهب ليس كثيراً، وعادة ما يكون ذلك في مقدمات كتبهم بعنوان (رسم المفتي).

من ذلك ما كتبه الحسن بن منصور بن محمود الأوزجندی المعروف بقاضي خان (ت ٥٩٢هـ) في مقدمة كتابه الفتاوي، وتقي الدين التميمي (ت ١٠٠٥هـ) في أول كتابه «الطبقات السنية في تراجم الحنفية» وعبدالحی بن محمد اللكنوي (ت ١٣٠٤هـ) في مستهل كتابه «النافع الكبير لمن يطالع الجامع الصغير» وكتابه «الفوائد البهية في تراجم الحنفية» وغيرها...

ولمحمد أمين بن عمر المعروف بابن عابدين (ت ١٢٥٢هـ) منظومة نفيسة نافعة سماها «عقود رسم المفتي» وشرحها بنفسه في كتاب صغير الحجم بعنوان «شرح عقود رسم المفتي»<sup>(١)</sup>، وبالنسبة للبحوث المعاصرة هناك بحث للدكتور محمد إبراهيم أحمد علي بعنوان «المذهب عند الحنفية»<sup>(٢)</sup>.

إلا أن الدراسة الجامعة الوافية على حد علمي هي التي أعدها الباحث أحمد بن محمد نصير الدين النقيب بعنوان «المذهب الحنفي»<sup>(٣)</sup>.

وهدفني من هذه الدراسة هو جمع شتات الموضوع مستفيداً مما سبق من أبحاث، وبيان ما تمسّ حاجة الباحثين إليه في الفقه الإسلامي، وإبراز المداخل الأساسية للتعرف على المذهب الحنفي ودراسته. وبالله التوفيق.



(١) طبعت مستقلة، وهي مطبوعة كذلك ضمن كتاب «رسائل ابن عابدين» وعلى هذه الطبعة كان الاعتماد في هذه الدراسة.

(٢) نشره مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي جامعة أم القرى مكة ضمن الكتاب السادس والعشرين تحت عنوان «الدراسات في الفقه الإسلامي».

(٣) الدراسة طبعت في جزئين، مكتبة الرشد ط ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، وهي عبارة عن رسالة علمية نال بها المؤلف درجة الماجستير في الفقه بكلية الشريعة في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض.



## مراتب مسائل الأحناف

المسائل الفقهية الموجودة في كتب الأحناف من حيث قيمتها العلمية عندهم ثلاث درجات:

### الدرجة الأولى: مسائل الأصول:

وتسمى ظاهر الرواية أيضاً، وهي مسائل رويت عن أصحاب المذهب وهم: أبو حنيفة، وأبو يوسف، ومحمد بن الحسن، ويقال لهم: الفقهاء الثلاثة، وقد يلحق بهم زفر بن الهذيل، والحسن بن زياد وغيرهما ممن أخذ الفقه عن أبي حنيفة، لكن الغالب الشائع في ظاهر الرواية أن يكون قول الثلاثة أو قول بعضهم.

ثم إن هذه المسائل التي تسمى بظاهر الرواية وتسمى بالأصول: هي ما وجد في كتب محمد بن الحسن التي هي «المبسوط» و«الزيادات» و«الجامع الصغير» و«الجامع الكبير» و«السير الصغير» و«السير الكبير».

ولأنما سميت بظاهر الرواية؛ لأنها رويت عن محمد بن الحسن بروايات الثقات فهي ثابتة عنه: إما متواترة وإما مشهورة<sup>(١)</sup> ولأجل هذه الميزة عُدَّت المصادر الأولى في القضاء والفتوى.

وقد نظم كتب ظاهر الرواية ابن عابدين في منظومته المسماة بـ«عقود رسم المفتي» فقال:

وَكُتِبَ ظَاهِرُ الرِّوَايَاتِ أَتَتْ سِتّاً وَبِالأَصُولِ أَيْضاً سُمِّيَتْ

(١) ينظر: الطبقات السنية (٤٣/١).

صنّفها محمد الشيباني      حرّر فيها المذهب النعماني  
الجامع الصغير والكبير      والسير الكبير والصغير  
ثم الزيادات مع المبسوط      تواترت بالسند المضبوط<sup>(١)</sup>

ولقد عكف فقهاء الأحناف على هذه المسائل تلخيصاً وتقريباً،  
أو شرحاً أو تخريجاً، أو تأسيساً أو استدلالاً.....

ومن الأحناف من فرق بين «رواية الأصول» و«ظاهر الرواية» كأحمد بن  
سليمان المعروف بابن كمال باشا (ت ٩٤٠هـ) .. وذلك في شرحه على  
الهداية في حج المرأة<sup>(٢)</sup>.

#### الدرجة الثانية: مسائل النوادر:

أو مسائل غير ظاهر الرواية، وهي مسائل مروية عن أصحاب  
المذهب المذكورين، لكن لا في الكتب الستة المذكورة، وإنما رويت في  
كتب أخرى لمحمد غيرها كـ«الكيسانيات» و«الهارونيات» و«الزقيات»  
و«الجرجانيات»<sup>(٣)</sup>.

وإنما قيل لها غير ظاهر الرواية لأنها لم ترو عن محمد بروايات  
ظاهرة ثابتة صحيحة ككتب ظاهر الرواية.

ومن مسائل النوادر: المسائل الموجودة في غير كتب محمد بن

(١) رسائل ابن عابدين (١٦/١).

(٢) ينظر: الرد عليه في رسائل ابن عابدين (١٧/١ - ١٨).

(٣) الطبقات السنية (٤٣/١)، والكيسانيات: نسبة إلى شعيب الكيسان الذي رواها عنه.  
والهارونيات: نسبة لما أملاه محمد في عهد هارون الرشيد. والزقيات: كتاب جمع  
فيه ما عرض لمحمد من المسائل وهو قاضي الرقة. والجرجانيات: ما جمعه محمد  
من مسائل بجرجان.



الحسن مثل كتاب «المحرر» للحسن بن زياد.. ومنها كتب «الأمالي»<sup>(١)</sup> المروية عن أبي يوسف.

ومن النوادر كذلك ما روي بروايات مفردة في مسائل معينة مثل رواية محمد بن سماعة، ومعلّى بن منصور من أصحاب محمد وغيرهما.

قال ابن عابدين بخصوص هذا القسم من منظومته:

كذالهِ (أي: لمحمد) مسائلُ النوادرِ إسنَادُها في الكُتبِ غيرُ ظاهرٍ<sup>(٢)</sup>

الدرجة الثالثة: الفتاوى أو الواقعات:

وهي مسائل استنبطها المجتهدون المتأخرون من الأحناف لما سئلوا عن ذلك ولم يجدوا فيها رواية عن أصحاب المذهب المتقدمين، وهؤلاء هم أصحاب أبي يوسف ومحمد وأصحاب أصحابهما، وهلم جرّاً... فمن أصحاب أبي يوسف ومحمد: عصام بن يوسف (ت ٢١٠هـ) وإبراهيم بن رستم (ت ٢١١هـ) ومحمد بن سماعة التميمي (ت ٢٣٣هـ) وموسى بن سليمان الجوزجاني، ومن بعدهم مثل محمد بن سلمة ومحمد بن مقاتل الرازي (ت ٢٤٢هـ) ونصير بن يحيى (ت ٢٦٨هـ) وأبي النصر قاسم بن سلام وغيرهم كثير...<sup>(٣)</sup>

(١) الأمالي: جمع إملاء وهو أن يجلس العالم وحوله تلامذته بالمحابر والقراطيس، فيقول بما فتح الله عليه من ظهر قلبه، ويكتبه التلامذة ثم يجمعون ما يكتبونه في المجالس، فيصير كتاباً، فيسمونه الإملاء والأمالي..... الطبقات السنية (٤٤/١)، وعلماء الشافعية يسمون هذا النوع من التأليف «تعليقة». رسائل ابن عابدين (١٧/١).

(٢) رسائل ابن عابدين (١٦/١).

(٣) ينظر: الطبقات السنية (٤٤/١)، ورسائل ابن عابدين (١٦/١)، وحاشية ابن عابدين (٤٧/١).

وقد يتفق لهؤلاء العلماء أن يخالفوا أصحاب المذهب لدلائل وأسباب ظهرت لهم بعدهم<sup>(١)</sup>.

وأول كتاب جمع في فتاواهم كتاب «النوازل» لنصر بن محمد بن أحمد أبي الليث السمرقندي (ت ٣٧٣هـ)<sup>(٢)</sup>.

وكذلك كتاب «العيون» له<sup>(٣)</sup> فإنه جمع صور فتاوى جماعة من المشايخ ممن أدركهم بقوله: «سئل أبو القاسم في رجل كذا أو كذا فقال: كذا وكذا، سئل محمد بن سلمة عن رجل كذا وكذا فقال: كذا وكذا، وهكذا...»<sup>(٤)</sup>.

ثم جمع المشايخ من الأحناف بعد أبي الليث كتباً أخرى في الفتاوى كـ «مجموع النوازل والواقعات» لأحمد بن محمد بن عمر أبي العباس الناطقي المتوفى سنة (٤٤٦هـ)<sup>(٥)</sup> والواقعات لعمر بن عبدالعزيز بن عمر بن مازة أبي محمد حسام الدين المعروف بالحسام الشهيد والمتوفى سنة (٥٣٦هـ) ويسمى «الواقعات الحسامية» أيضاً<sup>(٦)</sup>.

(١) ينظر: الطبقات السنية (٤٤/١)، ومن هذه الأسباب تغير العرف. ينظر: رسائل ابن عابدين (٤٤/١)، وما بعدها.

(٢) تاج التراجم (ص ٢٧٥ - ٢٧٦ رقم ٣٠٨) بتحقيق: إبراهيم صالح، وكتاب «النوازل» هذا مطبوع في دار الغرب الإسلامي.

(٣) أو «عيون المسائل» ينظر: المرجع السابق، وكشف الظنون (٢/٢٢٨٧) وطبع ببغداد مطبعة أسد (١٣٨٦هـ)، بتحقيق: الدكتور صلاح الدين الناهي.

ومن الذين شرحوا كتاب عيون المسائل علاء الدين محمد بن عبد الحميد أبو الفتح الإسمندي السمرقندي المتوفى سنة (٥٥٢هـ) صاحب طريقة الخلاف بين الأسلاف.

(ينظر: كتاب طريقة الخلاف بين الأسلاف، مقدمة التحقيق: (٣١).

(٤) الطبقات السنية (٤٥/١).

(٥) ينظر ترجمته في: تاج التراجم ص ٢٤ (٢٠).

(٦) ينظر: تاج التراجم ص: ١٦١ (١٨٣)، ومقدمة اللكنوي على شرحه على الجامع الصغير ص ٥٣، وينظر كذلك الفوائد الزينية ص ٢٣.



ثم جمع المتأخرون من الأحناف هذه المسائل (يعني: الأصول، والنوادر، والواقعات) في فتاواهم وكتبهم مختلطة غير مميزة كما في جامع قاضي خان<sup>(١)</sup>، والخلاصة<sup>(٢)</sup>، وغيرهما..

وميز بعضهم كما في كتاب «المحيط» لرضي الدين السرخسي فإنه ذكر أولاً مسائل الأصول ثم النوادر ثم الفتاوى<sup>(٣)</sup>.



(١) الظاهر أنه المسمى: «فتاوى قاضي خان» أو «الخانية» وهو مطبوع على هامش الفتاوى الهندية دار إحياء التراث العربي.

(٢) أو «خلاصة الفتاوى». ينظر: تاج التراجم (ص ١٠٩ رقم ١٢١) ومقدمة اللكنوي على شرحه على الجامع الصغير ص ٥٧.

(٣) الطبقات السنية (٤٥/١) وينظر: تاج التراجم (ص ٢٠٠ رقم ٢١٩) وفيه: «محمد بن محمد بن محمد، رضي الدين، برهان الإسلام، السرخسي، مصنف المحيط وهو أربع (كذا) مصنفات: كبير في أربعين مجلداً، ومتوسط في اثني عشر مجلداً، وصغير في أربع (كذا) مجلدات، ومختصر في مجلدين...».

## طَبَقَاتُ الْأَحْنافِ من حيث مكانتهم العلمية

لا يكفي المفتي المقلد أن يفتي في مسألة بقول بناء على أن فلاناً من أصحابه قال بذلك، بل لا بُدَّ من أن يعرف مَرْتَبَتَهُ عند علماء المذهب، ويكون «على بَصِيرَةٍ وَافِيَةٍ في التمييز بَيْنَ الْقَائِلِينَ الْمُخْتَلِفِينَ وَقُدْرَةِ كَافِيَةٍ في الترجيح بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ المتعارضين»<sup>(١)</sup>.

والأحناف من حيث مرتبتهم العلمية حسب تقسيم ابن كمال باشا سيّد طبقات:

### الطبقة الأولى:

طبقة المجتهدين في المذهب، كأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم (ت ١٨٢هـ أو ١٨١هـ)، ومحمد بن الحسن الشيباني (ت ١٨٩هـ)، وسائر أصحاب أبي حنيفة، القادرين على استخراج الأحكام من الأدلة على مقتضى القواعد التي قرّرها أبو حنيفة، فإنهم وإن خالفوه في بعض الأحكام الفروعية، لكنهم يقدّدونه في قواعد الأصول<sup>(٢)</sup>.

### الطبقة الثانية:

طبقة المجتهدين في المسائل التي لا رواية فيها عن أبي حنيفة، كأحمد بن عمرو أبي بكر الخصاص (ت ٢٦١هـ)، وأحمد بن محمد بن سلامة أبي جعفر الطحاوي المتوفى سنة (٣٢١هـ)، وعبيدالله بن الحسين أبي

(١) الطبقات السنية (٤٠/١). وينظر مقدمة الكنوي ص ٧.

(٢) في هذا نظر كما سأيّنه فيما بعد إن شاء الله.





الحسن الكرخي (ت ٣٤٠هـ)، وعبدالعزیز بن أحمد شمس الأئمة الحلواني (ت ٤٤٨ أو ٤٤٩هـ)، ومحمد بن أحمد أبي بكر شمس الأئمة السرخسي (ت ٤٨٣هـ)، وأبي الحسن علي بن محمد فخر الإسلام البزدوي (ت ٤٨٢هـ)، والحسن بن منصور بن محمود فخر الدين قاضي خان (ت ٥٩٢هـ)، وصاحب «الذخيرة» و«المحيط البرهاني»<sup>(١)</sup> الصدر برهان الدين محمود بن أحمد بن عبدالعزیز بن مازة البخاري (ت ٦١٦هـ)، وطاهر بن أحمد بن عبدالرشيد البخاري (ت ٥٤٢هـ)، وأمثالهم، فإنهم لا يقدرّون على مخالفة أبي حنيفة لا في الأصول ولا في الفروع، لكنهم يقدرّون على الاجتهاد في المسائل التي لا نصّ فيها عنه، على حسب أصول قررها، ومقتضى قواعد بسّطها.

#### الطبقة الثالثة:

طبقة أصحاب التخریج من المقلّدين كأحمد بن علي، أبي بكر الرازي الجصاص (ت ٣٧٠هـ) وأمثاله، فإنهم لا يقدرّون على الاجتهاد أضلاً، لكنهم لإحاطتهم بالأصول وضبطهم للمأخذ يقدرّون على تفصيل قول مجمل ذي وجهين، وحكم مبهم مختل لأمرين، منقول عن صاحب المذهب، أو واجد من أصحابه المجتهدين برأيهم ونظرهم في الأصول، والمقايسة على أمثاله ونظائره من الفروع<sup>(٢)</sup> وما وقع في بعض المواضع من «الهداية» من قوله: «كذا في تخریج الرازي»<sup>(٣)</sup> من هذا القبيل.

#### الطبقة الرابعة:

طبقة أصحاب التخریج من المقلّدين كأحمد بن محمد أبي الحسين القدوري - بضم القاف - المتوفى سنة (٤٢٨هـ)، وصاحب كتاب «الهداية»

(١) ينظر الفوائد الزينية في مذهب الحنفية (ص ٢٢، من مقدمة المحقق).

(٢) ومن طالع كتاب «أحكام القرآن» يجد هذا الكلام ينطبق عليه.

(٣) الأخشاف يطلّون على أبي بكر الجصاص أحياناً: «الرازي».

علي بن أبي بكر المَرْغِينَانِي (ت ٥٩٣هـ)، وأمثالهما، وشأنُهُمْ تفضيل بعض الروايات على بعض آخر، بقولهم: «هَذَا أَوْلَى»، و«هَذَا أَصَحُّ رواية»، و«أَوْضَحُ دِرَايَةً»، و«هَذَا أَوْفَقُ لِلْقِيَاسِ» و«هَذَا أَزْفَقُ لِلنَّاسِ».

ومن أهل التخريج من هذه الطبقة كذلك ابنُ الهَمَام<sup>(١)</sup>، كَمَالُ الدين محمد بن عبدالواحد، صاحب «فتح القدير» (ت ٨٦١هـ)، ومحمد بن يحيى بن مهدي أبو عبدالله الجرجاني (ت ٣٩٨هـ).

### الطبقة الخامسة:

طبقة المقلّدين القادرين على التمييز بين الأقوى والقوي، والضعيف، وظاهر الرواية، والرواية النادرة، كأصحاب المتون المعتمدة، كصاحب «كنز الدقائق» عبدالله بن أحمد بن محمود أبي البركات النسفي (ت ٧١٠هـ)، وصاحب «الوقاية»<sup>(٢)</sup>، وصاحب «مجمع البحرين» أحمد بن علي المشهور بابن الساعاتي (ت ٦٩٤هـ)، وصاحب «المختار للفتوى» عبدالله بن محمود بن مؤدود أبي الفضل الموصلّي (ت ٦٨٣هـ)، وشأن أصحاب هذه الطبقة أن لا يَنْقُلُوا في كتبهم الأقوال المردودة والروايات الضعيفة.

### الطبقة السادسة:

طبقة المقلّدين الذين لا يقدرون على ما ذُكِرَ، ولا يُفَرِّقُونَ بين الغث والسمين، ولا يميزون الشمال من اليمين، بل يجمعون ما يجدون كَحَاطِبِ لَيْلٍ<sup>(٣)</sup>.

هذا هو التقسيم المعروف المشهور عند الأحناف، وهو تقسيم يُنْقِصُه

(١) ينظر رسائل ابن عابدين (٣٢/١).

(٢) سيأتي الكلام عن صاحب هذا المتن في المبحث الخاص بالمتون المعتمدة، إن شاء الله.

(٣) ينظر بخصوص كُلِّ ما ذكر: الطبقات السنية (٤٠/١ - ٤٢) ورسائل ابن عابدين (١١/١).

- (١٢)، ومقدمة اللكنوي على شرحه على الجامع الصغير ص ٨ - ١١.



بعض الدقة، لأن كَوْن أبي يوسف ومحمد مثلاً يُقْلَدَان أبا حنيفة في الأصول فيه نظر، وكذلك الأمر بالنسبة لِزُفَر بن الهَذِيل والحسن بن زياد. فَلِكُلِّ واحد من هؤلاء أصول خاصة بِهِمْ تَفَرَّدُوا بِهَا عَنْ أبي حنيفة، فَإِنَّهُمْ وَإِنْ انتسبوا إلى مذهبه، «لم يلتزموا قواعده كُلِّهَا». <sup>(١)</sup>

في هذا التَّفْصِيم كذلك نَجِد أبا جعفر الطحاوي ضمن الطبقة التي لا تَقْدِر على مخالفة أبي حنيفة لا في الأصول ولا في الفروع، والواقع أنه خالفه، وأنه لا ينزل عن مرتبة أبي يوسف ومحمد <sup>(٢)</sup>.

ومن مخالفة الطحاوي لأبي حنيفة في الفروع أن الفقيه باللسان عند العجز عن الوطاء في الإيلاء جائز عند أبي حنيفة <sup>(٣)</sup>، وعند الطحاوي: لا يصح الفقيه باللسان أصلاً <sup>(٤)</sup>.

وفي «الاختيار لتعليل المختار»: «ولا يجوز للجنب قراءة القرآن، لقوله عليه الصلاة والسلام: «لا يقرأ الجنب ولا الحائض شيئاً من القرآن»، وعن الطحاوي: أنه يجوز له بعض آية، والحديث لا يُفْصَل» <sup>(٥)</sup>.



(١) ينظر: رسائل ابن عابدين (٢٥/١).

(٢) ينظر الفوائد البهية ص ٣١ - ٣٢، والشروط الصغير (٢٧/١ - ٢٨) (مقدمة المُحَقِّق).

(٣) مَعَ تَفْصِيلٍ فِي ذَلِكَ.

(٤) ينظر: تَبَيِّنُ الْحَقَائِقِ لِلزَّيْلَعِيِّ (٢٦٦/٢).

(٥) الاختيار (١٣/١)، مع المختار. وينظر مع هذا: المذهب الحنفي للباحث أحمد النقيب (١٦٦/١ - ١٨٥).

## كتب ظاهر الرواية

سَبَقَ الحديث عن أن مسائل الأحناف الموضوعة عندهم في الدرجة الأولى هي المُسَمَّاة بظاهر الرواية، وهي مسائل رويت عن أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد. وأن هذه المسائل هي ما وُجِدَ في كُتُب محمد، وهي: «المبسوط»، و«الزيادات»، و«الجامع الصغير»، و«الجامع الكبير»، و«السير الصغير»، و«السير الكبير».

والآن حَانَ الوقت للحديث، بإيجاز، عن هذه الكتب:

### (١) المبسوط:

ويسمى بـ «الأصل»، لأنَّ مُحَمَّدًا صَنَّفَهُ أَوَّلًا، ثم صَنَّفَ «الجامع الصغير»، ثم «الكبير»، ثم «الزيادات»، ثم «السير الصغير»، ثم «الكبير»<sup>(١)</sup>. وفي تاج التَّراجم، في ترجمة محمد بن الحسن: ومن كُتِبَ محمد رحمته الله «الأصل»، أملاه على أصحابه، رواه عنه الجوزجاني وغيره<sup>(٢)</sup>. وفي ترجمة أبي سليمان الجوزجاني: «وأصل محمد بن الحسن الموجود بأيدينا روايته عنه»<sup>(٣)</sup>. وجاء في الطبقات السنية: «واعلم.. أن نُسَخَ «المبسوط» المروي عن محمد مُتَعَدِّدَةٌ، وأظهرها مبسوط أبي سليمان الجوزجاني»<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر رسائل ابن عابدين (١٩/١)، ومقدمة اللكنوي على شرحه على الجامع الصغير ص ٣٣، والبحر الرائق شرح كنز الدقائق (١٧٠/٢).

(٢) تاج التراجم (ص ١٨٩ رقم ٢٠٦).

(٣) السابق (ص ٢٦٠ رقم ٢٩٢): والجوزجاني: هو موسى بن سليمان، أبو سليمان، صاحب محمد بن الحسن، أخذ عنه الفقه، وَرَوَى كُتُبَهُ. توفي بعد المائتين. انظر: الجواهر المضئية (١٨٦/٢).

(٤) الطبقات السنية (٤٥/١).



وفي رسائل ابن عابدين: «... وكثيراً ما يقولون: ذَكَرَهُ محمد في الأُضَل، ويُفسِّره الشُّرَاحُ بالمبسوط، فَعُلِمَ أَنَّ الأصل مفرداً هو المبسوط، اشتهَرَ بِهِ من بين باقي كتب الأصول»<sup>(١)</sup>.

وكتاب «المبسوط» مطبوع برواية أبي سليمان الجوزجاني، أوله: «أبو سليمان الجوزجاني عن محمد بن الحسن، قال: قَدْ بَيَّنْتُ لَكُمْ قَوْلَ أَبِي حنيفة، وأبي يوسف، وقَوْلِي، وَمَا لَمْ يَكُن فِيهِ اخْتِلَافٌ فَهُوَ قَوْلُنَا جَمِيعاً»<sup>(٢)</sup>.

ولَقَدْ كَانَ مِنْ مَنَهِجِ محمد في هذا الكتاب: أَنْ يَذْكُرَ المسألة في مكان، وَيُكْرِّرَهَا في آخر - وعلى شاكلته أَلَفَ الشافعي كتاب «الأم» - مِمَّا حَدَا بِالْحَاكِمِ الشهيد أبي الفضل محمد بن محمد بن أحمد المروزي المتوفى سنة (٣٣٤هـ)<sup>(٣)</sup> إلى تهذيبه في كتاب «المختصر». وهذا المختصر هو الذي شرحه شمس الأئمة السرخسي في كتابه «المبسوط».

هذا هُوَ المستفاد مما ذكره السرخسي في مقدمة «المبسوط»، لَكِنَّ كثيراً من الأحناف يَزَوِّنُ أَنَّ مبسوط السرخسي هو شرح لكتاب «الكافي» للحاكم الشهيد أيضاً. وكتاب «الكافي» جَمَعَ فِيهِ صاحبه الحاكم الشهيد كتب محمد بن الحسن الستة، أعني: «المبسوط» (أو الأصل)، و«الجامع الصغير»، و«الكبير»، و«الزيادات» و«السير الصغير» و«الكبير».

وَرَدَ ابْنُ عابدين عَلَى مَنْ يَرَى أَنَّ مبسوط السرخسي هو شرح المختصر، بقوله: «وَقَوْلُ السرخسي: «فَرَأَيْتُ الصُّوَابَ فِي تَأْلِيفِ شرح المختصر»، لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مبسوط السرخسي شَرْحُ المختصر، لَا شَرْحَ

(١) رسائل ابن عابدين (١٩/١).

(٢) كتاب الأصل المعروف بالمبسوط (٢٧/١)، اغتنى به أبو الوفاء الأفعاني. عالم الكتب ط: ١٤١٠هـ/١٩٩٠م. وَيَتَدَوَّنُ أَنَّ هَذِهِ النُّسخة لَيْسَتْ كُلُّ الكتاب.

(٣) ينظر تاج التراجم (ص ٢٣١ رقم ٢٥٦).

الكافي، فإن الكافي مختصر أيضاً<sup>(١)</sup>، لأنه اختصر فيه كتب ظاهر الرواية<sup>(٢)</sup>.  
وأظن أن نصَّ السرخسي في مقدمة مبسوطه لا يحتمل هذا التأويل إلا بتكلف.

قال السرخسي<sup>(٣)</sup>: «وَمَنْ قَرَعَ نَفْسَهُ لِتَصْنِيفِ مَا قَرَّعَهُ أَبُو حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: محمد بن الحسن الشيباني رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فإنه جَمَعَ «المبسوط» لِتَرْغِيبِ الْمُتَعَلِّمِينَ وَالتَّيْسِيرِ عَلَيْهِمْ بِبَسْطِ الْأَلْفَاظِ وَتَكَرُّرِ الْمَسَائِلِ فِي الْكُتُبِ لِيَحْفَظُوهَا شَاوُوا أَوْ أَبَوْا، إِلَى أَنْ رَأَى الْحَاكِمُ الشَّهِيدُ أَبُو الْفَضْلِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الْمُرُوزِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِعْرَاضاً مِنْ بَعْضِ الْمُتَعَلِّمِينَ عَنْ قِرَاءَةِ «المبسوط» لِبَسْطِ فِي الْأَلْفَاظِ وَتَكَرُّرِ فِي الْمَسَائِلِ. فَرَأَى الصُّوَابَ فِي تَأْلِيفِ الْمُخْتَصَرِ بِذِكْرِ مَعَانِي كُتُبِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْمَبْسُوطَةِ فِيهِ، وَحَذَفَ الْمَكْرَرِ مِنْ مَسَائِلِهِ، تَرْغِيباً لِلْمُقْتَبِسِينَ، وَنِعْمَ مَا صَنَعَ». ثم قال السرخسي: «ثُمَّ إِنِّي رَأَيْتُ فِي زَمَانِي بَعْضَ الْإِعْرَاضِ عَنِ الْفَقْهِ مِنَ الطَّالِبِينَ لِأَسْبَابٍ، فَمِنْهَا: قُصُورُ الْهِمَمِ لِبَعْضِهِمْ حَتَّى اكْتَفَوْا بِالْخِلَافِيَّاتِ مِنَ الْمَسَائِلِ الطُّوَالِ، وَمِنْهَا تَرُكُ النَّصِيحَةِ مِنْ بَعْضِ الْمُدْرُسِينَ بِالتَّطْوِيلِ عَلَيْهِمْ بِالنِّكَاتِ الطَّرْدِيَةِ الَّتِي لَا فِقْهَ تَحْتَهَا، وَمِنْهَا تَطْوِيلُ بَعْضِ الْمُتَكَلِّمِينَ بِذِكْرِ الْأَفَافِ الْفَلَّاسِفَةِ فِي شَرْحِ مَعَانِي الْفَقْهِ، وَخَلْطُ حُدُودِ كَلَامِهِمْ بِهَا، فَارَأَيْتُ الصُّوَابَ فِي تَأْلِيفِ شَرْحِ الْمُخْتَصَرِ لَا أَزِيدُ عَلَى الْمَعْنَى الْمُؤَثِّرِ فِي بَيَانِ كُلِّ مَسْأَلَةٍ، اكْتِفَاءً بِمَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ فِي كُلِّ بَابٍ...».

## (٢) الجامع الصغير:

صَنَّفَهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ «بَعْدَ الْأَصْلِ»، فَمَا فِيهِ هُوَ الْمُعَوَّلُ عَلَيْهِ<sup>(٤)</sup>.  
رواه عن أبي يوسف عن أبي حنيفة.

- (١) في ترجمة الحاكم الشهيد: وَجَمَعَ وَصَفَ الْكَثِيرَ، مِنْ ذَلِكَ: «المختصر الكافي».
- (٢) رسائل ابن عابدين (٢١/١). وعلى هَذَا اقْتَصَرَ أَحْمَدُ النُّقِيبُ فِي بَحْثِهِ (٥١٨/٢).
- (٣) مقدمة المبسوط للسرخسي مطبعة السعادة مصر، (١٣٢٤هـ)، وينظر مقدمة أبي الوفاء الألفناني على كتاب الأصل (١٢/١).
- (٤) الْبَحْرُ الرَّائِقُ شَرْحُ كُنْزِ الدَّقَائِقِ (١٧٠/٢).



وكانَ أَبُو يوسفَ قَدْ طَلَبَ مِنْ محمدٍ أَنْ يجمعَ لَهُ كتاباً، يَرويهِ عنه عَنْ أَبِي حنيفة، فَصَنَّفَ هذا الكتابَ، ثُمَّ عَرَضَهُ عَلَيْهِ فَأعجَبَهُ<sup>(١)</sup>.

وكانَتْ لِهَذَا الكتابِ قيمةٌ عاليةٌ عندَ الأحناف<sup>(٢)</sup>، حتَّى عُدَّ مَنْ يحفظُهُ أخَفَظَ الأحنافِ، وَمَنْ يَفْهَمُهُ أفهمَهُم، وكانَ الْمُتَقَدِّمُونَ مِنْ مشايخِهِمْ لا يَقلِّدُونَ أحداً القِضاءَ حتَّى يَمْتَحِنُوهُ بِهِ، فَإِنْ حَفِظَهُ قَلَّدُوهُ القِضاءَ وَإِلَّا أَمَرُوهُ بِحِفْظِهِ، وَذَكَرُوا أَنَّ أبَا يوسفَ معَ جلالَةِ قَدْرِهِ لا يَفارِقُهُ في سَفرٍ ولا حَضَرٍ<sup>(٣)</sup>.

أما المسائلُ المذكورةُ فيه، فَتَصِلُ إلى ألفٍ وخمسمائةٍ واثنين وثلاثين (١٥٣٢)<sup>(٤)</sup>، وهي على ثلاثة أقسام:

- ١ - قسم لا يوجد لَهُ روايةٌ إلا فيه.
- ٢ - وقسم يُوجَدُ ذَكَرُهُ في الكُتُبِ<sup>(٥)</sup>، ولكن لَمْ يُنَصَّ فيه أَنَّ الجوابَ قولُ أَبِي حنيفة أم غيره. وَقَدْ نَصَّ في هذا الكتابِ في جوابِ كُلِّ فَضْلِ عَلَى قَوْلِ أَبِي حنيفة.
- ٣ - وقِسْمٌ أَعَادَهُ هَهُنَا بِلَفْظٍ آخَرَ، واستُفِيدَ مِنْ تَغْيِيرِ اللَّفْظِ فَائِدَةٌ لَمْ تَكُنْ مُسْتَفَادَةً بِاللَّفْظِ المذكورِ في الكُتُبِ.

وهذا القسمُ الثالثُ ذَكَرَهُ محمدُ بنُ عبدِاللهِ بنِ محمدٍ بنِ عُمرِ أَبُو جعفرِ الهِندواني<sup>(٦)</sup> في مُصنَفِ سَماءَ «كُشَفُ الْغَوَامِضِ»<sup>(٧)</sup>.

(١) رسائل ابن عابدين (١٩/١).

(٢) ينظر مقدمة اللكنوي على شرحه على الجامع الصغير (ص ٣٢ - ٣٣).

(٣) ينظر رسائل ابن عابدين (١٩/١).

(٤) المصدر السابق (١٩/١).

(٥) أَكْثَرُهُ مَذْكُورٌ في المبسوط (الأصل). ينظر مقدمة اللكنوي ص ٣٢.

(٦) بِكُشْرِ الهَاءِ، (ت ٣٦٢هـ). تنظر ترجمته في اللباب تهذيب الأنساب لابن الأثير (٣/٣٩٣)، وتاج التراجم (ص ٢٢٠ رقم ٢٤٣).

(٧) ينظر مقدمة اللكنوي على الجامع الصغير ص ٣٢.

كتاب الجامع الصغير مطبوع متداول، تقرأ في مقدمته - حسب النسخة المطبوعة مع شرحه «النافع الكبير» للكنوي - ما يلي: «... وبعد، فإن محمد بن الحسن (رحمته الله) وضع كتاباً في الفقه، وسماه «الجامع الصغير»، قَدْ جَمَعَ فِيهِ أَرْبَعِينَ كِتَاباً مِنْ كُتُبِ الْفَقْهِ، وَلَمْ يُبَوِّبِ الْأَبْوَابَ لِكُلِّ كِتَابٍ مِنْهَا، كَمَا بَوِّبَ كِتَابُ «المبسوط»، ثُمَّ إِنَّ الْقَاضِيَّ الْإِمَامَ أَبَا طَاهِرِ الدُّبَّاسِ<sup>(١)</sup> بَوَّبَهُ وَرَتَّبَهُ لِيَسْهُلَ عَلَى الْمُتَعَلِّمِينَ حِفْظُهُ وَدِرَاسَتُهُ، ثُمَّ إِنَّ الْفَقِيهَ أَحْمَدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ تَلْمِيزَهُ كَتَبَهُ عَنْهُ بِبَغْدَادٍ فِي دَارِهِ، وَقَرَأَهُ عَلَيْهِ فِي شَهْرِ سَنَةِ اثْنَيْنِ (كَذَا) وَعَشْرِينَ وَثَلَاثَ مِائَةٍ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ»<sup>(٢)</sup>.

والسند في الكتاب دائماً هكذا: «محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة...»، تجد ذلك في أول كل باب.

والملاحظ أن محمداً لا يذكر أبا يوسف في هذا الكتاب إلا باسمه «يعقوب». وينقل الأحناف أن أبا يوسف هو الذي أمره بذلك: أمره أن يذكره باسمه «يعقوب» حيث يذكر أبا حنيفة تأدباً معه، لأن الكنية (أبو يوسف) للتعظيم، فلا يُنَاسِبُ ذِكْرَهَا مَعَ ذِكْرِ أَسَاتِذِهِ<sup>(٣)</sup>.

هذا وقد اغتنى الأحناف بالجامع الصغير شرحاً وتزتيلاً ونظماً، دَكَرَ أَبُو الْحَسَنِاتِ اللَّكْنَوِيُّ طَائِفَةً مِنْ هَذِهِ الشُّرُوحِ وَعَرَّفَ بِأَصْحَابِهَا، كَمَا ذَكَرَ بَعْضُ مَنْ رَتَّبَهُ أَوْ نَظَّمَهُ، وَتَرَجَّمَ لَهُمْ، وَخَتَمَ بِتَرْجُمَةٍ وَافِيَةٍ لَهُ بِاعْتِبَارِهِ مِنْ شُرَاحِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ<sup>(٤)</sup>.

(١) هو محمد بن محمد بن سفيان، تنظر ترجمته في تاج التراجم (ص ٣٠٦ رقم ٣٤٤)، ومقدمة اللكنوي على شرحه على الجامع الصغير ص ٥٦، وَذَكَرَهُ الشَّيْخُ الرَّازِي فِي طَبَقَاتِهِ، ضَمَّنَ مَنْ فِي طَبَقَةِ أَبِي جَعْفَرِ الطَّحَاوِيِّ ص ١٣٤.

(٢) الجامع الصغير مع شرحه النافع الكبير للكنوي ص ٦٧ - ٦٩. عالم الكتب. ط: ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م.

(٣) يُنْظَرُ: النَّافِعُ الْكَبِيرُ ص ٦٨.

(٤) ينظر: مقدمة اللكنوي على شرحه على الجامع الصغير ص ٤٦ - ٦٦.



وعدّد الشّارحين والناظمين يفوق ما ذكره اللكنوي<sup>(١)</sup>. ومن الذين شرحوه أبو جعفر الطحاوي أحمد بن محمد بن سلامة المتوفى سنة (٣٢١هـ) وأبو بكر الرازي الجصاص أحمد بن علي المتوفى سنة (٣٧٠هـ)، وفخر الإسلام البزّذوي أبو الحسن علي بن محمد المتوفى سنة (٤٨٢هـ)، وشمس الأئمة السرخسي محمد بن أحمد المتوفى في حدود (٥٠٠هـ).

### (٣) الجامع الكبير:

وُصِفَ بِأَنَّهُ أَهَمُّ مَصْنُفَاتِ مُحَمَّدٍ «وَأَعَمُّهَا وَأَدْقُّهَا»<sup>(٢)</sup>. رواه محمد عن أبي حنيفة بلا واسطة. تَقْرَأُ فِي حَاشِيَةِ ابْنِ عَابِدِينَ: «وَكُلُّ تَأْلِيفٍ لِمُحَمَّدٍ وَصِفَ بِالصَّغِيرِ، فَهُوَ مِنْ رِوَايَتِهِ عَنْ أَبِي يُوسُفَ عَنِ الْإِمَامِ، وَمَا وَصِفَ بِالْكَبِيرِ فِرَوَايَتِهِ عَنِ الْإِمَامِ بِلَا وَاسِطَةٍ»<sup>(٣)</sup>. بَلَّ إِنَّ مُحَمَّدًا لَمْ يَغْرِضِ الْجَامِعَ الْكَبِيرَ عَلَى أَبِي يُوسُفَ، وَكَذَلِكَ لَمْ يَغْرِضْ عَلَيْهِ أَيَّ كِتَابٍ وَصَفَ بِالْكَبِيرِ<sup>(٤)</sup>.

والجامع الصغير مطبوع<sup>(٥)</sup>. في أوله تجد: «باب الصلاة» وذكرت فيه مسائل قليلة، ثم تجد: «باب المستحاضة» وفيه بعض المسائل، ثم تقرأ: «باب السجدة»، وفيه مسائل أيضاً، وَيَسْتَمِرُّ الْكِتَابُ عَلَى هَذَا الْمُنْوَاعِ قَلِيلاً إِلَى أَنْ يَصِلَ إِلَى كِتَابِ الزَّكَاةِ، فَيُشْرَعُ فِي التَّفْصِيلِ..

وعليه شروح كثيرة، منها: شرح لفخر الإسلام البزذوي علي بن

(١) ذكر اللكنوي من الشراح ثلاثة وثلاثين، ومن المُرْتَبِّين تسعة، ومن الناظمين أربعة.

(٢) ينظر مقدمة أبي الوفاء الأفغاني للجامع الكبير ص ٣.

(٣) حاشية ابن عابدين (٣٥/١).

(٤) رسائل ابن عابدين (١٩/١).

(٥) طبعته دار إحياء التراث العربي مرتين: الأولى سنة ١٣٥٦هـ، والثانية سنة ١٣٩٩هـ، باعتناء أبي الوفاء الأفغاني، وعلى هذه الطبعة اعتمدت دار الكتب العلمية في طبعيتها الصادرة سنة ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

محمد (ت ٤٨٢هـ)<sup>(١)</sup>، وشرّحه أيضاً عبدالرحمن بن محمد ركن الدين أبو الفضل الكرماني (ت ٥٤٣هـ). وشرّحه كذلك عثمان بن إبراهيم فخر الدين أبو عمرو المعروف بابن التُّركماني (ت ٧٣١هـ)، «شرّح الجامع الكبير»، وأظهر أسرارَهُ بالتحريير والتحبير...<sup>(٢)</sup>. ولمحمد بن أحمد القُونُوي ثم الدمشقي المعروف بابن الرُّبُوع (ت ٧٦٤هـ) شرح سماه: «الدُّر المنير في حل إشكال الجامع الكبير»<sup>(٣)</sup>.

ومن أهم هذه الشروح شرح الحَصِيرِي مَحْمُود بن أحمد بن عبدالسَّيِّد المتوفى سنة (٦٣٦هـ)، وسمى شرحه «التحريير»<sup>(٤)</sup>، في أربعة مجلدات، قال أبو الوفاء الأفغاني: «طالعت الأول والرابع منها، فإذا هُوَ شرح حافل بالنفائس، حاوٍ لِكثيرٍ مِنَ الفُرُوع المُمتعة، يستقيها تارة من «الأصل» وغيره من مؤلفات الإمام محمد ﷺ، وطوراً من شروح الكرخي والجصاص والسرّخسي...» إلى أن قال: «وفضلاً عن هذا كله فإنه يُبيّن في صدر كُلِّ باب الأصل الذي بَنَاه عليه الإمام محمد قدس الله سره، فيقول: «أصل الباب كذا، وبنّاه على كذا»، فبذلك سهّلت معرفة وجوه التفريعات جداً»<sup>(٥)</sup>.

#### (٤) الزيادات:

قد سمي كتاب «الزيادات» بهذا الاسم لأنه زاد فيه مسائل كثيرة عن الجامع الكبير<sup>(٦)</sup>، ومن خلال نقول السرّخسي في أصوله من هذا الكتاب يتضح أن محمد بن الحسن كان يذكر الفروع مَعَ التعليل<sup>(٧)</sup>.

(١) تاج التراجم (ص ١٤٦ رقم ١٦٤)

(٢) السابق (ص ١٤٣ رقم ١٦١)

(٣) السابق (ص ٢٠٨ رقم ٢٢٨)

(٤) السابق (ص ٢٤٤ رقم ٢٧٢)

(٥) الجامع الكبير ص ٤، ٥، مقدمة أبي الوفاء الأفغاني.

(٦) البحث الفقهي ص ١٢١.

(٧) هذا هُوَ الظاهر، وقد يكون التعليل من السرّخسي.



مِنْ هَذِهِ الْفُرُوعِ: إِذَا أَوْصَى بِخَاتَمٍ لِرَجُلٍ، ثُمَّ أَوْصَى بِفَضِّهِ لآخر بَعْدَ ذَلِكَ فِي كَلَامٍ مَقْطُوعٍ، فَالْحَلَقَةُ لِلْمَوْصَى لَهُ بِالْخَاتَمِ، وَالْفَصُّ بَيْنَهُمَا نَصْفَانِ، لِأَنَّ الْإِيجَابَ الثَّانِي فِي عَيْنِ مَا أُوجِبَهُ لِلأَوَّلِ: لَا يَكُونُ رَجُوعاً عَنِ الْأَوَّلِ، فَيَجْتَمِعُ فِي الْفَصِّ وَصِيَّتَانِ إِحْدَاهُمَا بِإِيجَابٍ عَامٍّ، وَالْأُخْرَى بِإِيجَابٍ خَاصٍّ، ثُمَّ إِذَا ثَبَتَتِ الْمَسَاوَاةُ بَيْنَهُمَا فِي الْحُكْمِ يَجْعَلُ الْفَصُّ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ<sup>(١)</sup>.

وَمِنَ النُّقُولِ عَنْهُ كَذَلِكَ مَا ذَكَرَهُ عَبْدُ اللَّهِ الْمُوصِلِيُّ الْحَنْفِيُّ فِي مَوْجِبَاتِ الْغُسْلِ، فَيَمْنُ أَدْخَلَ الْحَشْفَةَ فِي دُبُرٍ: «وَفِي الزِّيَادَاتِ: يَجِبُ عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ احْتِيَاظاً»<sup>(٢)</sup>.

يُوجَدُ كِتَابُ «الزِّيَادَاتِ» مَخْطُوطاً بِأَيِّ صُوفِيَا وَغَيْرِهَا<sup>(٣)</sup>.. وَعَلَيْهِ شُرُوحٌ<sup>(٤)</sup>. وَمَنْ الذِّينَ شَرَحُوهُ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَمْرٍ، أَبُو نُضْرٍ الْعَتَّابِيُّ الْمَتُوفِي سَنَةِ (٥٨٠هـ). كَذَا فِي مَقْدَمَةِ اللَّكْنَوِيِّ عَلَى شَرْحِهِ عَلَى الْجَامِعِ الصَّغِيرِ<sup>(٥)</sup> نَقْلًا عَنْ «أَغْلَامِ الْأَخْيَارِ» لِلْكَفَوِيِّ. وَفِي تَاجِ التَّرَاجِمِ: «لَهُ كِتَابُ الزِّيَادَاتِ»<sup>(٦)</sup>. وَلَعَلَّ الْمَقْصُودَ: شَرْحُ الزِّيَادَاتِ، فَإِنَّ لِلْعَتَّابِيِّ أَيْضاً شَرْحاً لِلْجَامِعِ الْكَبِيرِ، وَآخِرُ لِلْجَامِعِ الصَّغِيرِ.. وَقَدْ يَكُونُ الْخَطَأُ مِنْ تَقْلِيدِ الذَّهَبِيِّ، فَإِنَّهُ قَالَ: «صَنَّفَ الْجَامِعُ الْكَبِيرُ، وَالزِّيَادَاتِ، وَتَفْسِيرُ الْقُرْآنِ»<sup>(٧)</sup>، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَمِنَ الشَّارِحِينَ لَهُ كَذَلِكَ: الْحَسَنُ بْنُ مَنْصُورٍ بْنُ أَبِي الْقَاسِمِ: الْمَعْرُوفُ بِقَاضِي خَانَ (ت ٥٩٢هـ)<sup>(٨)</sup>.

(١) أصول السرخسي (١/١٣١-١٣٣).

(٢) الاختيار لتعليل المختار (١/١٢).

(٣) ينظر تاريخ التراث العربي (١/٥٧/٣).

(٤) السابق (١/٥٨/٣).

(٥) ص: ٥٢، وَهُوَ مَا زَالَ مَخْطُوطاً. ينظر «المذهب الحنفي» (١/٥٢٥).

(٦) تاج التراجم (ص ٢٥ رقم ٢١). وفيه أنه توفي سنة ٥٨٦هـ.

(٧) كَذَا هُوَ مَنْقُولٌ عَنِ الذَّهَبِيِّ فِي تَاجِ التَّرَاجِمِ.

(٨) تاج التراجم (ص ٨٢ رقم ٨٩). ومقدمة اللكنوي ص: ٥٠.

## (٥) السير الصغير:

ذَكَرَ السَّرْحُخْسِي فِي أَوَّلِ شَرْحِهِ عَلَى «السير الكبير»<sup>(١)</sup> أَنَّ السِيرَ الصَّغِيرَ وَقَعَ بِيَدِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَالِمِ أَهْلِ الشَّامِ، فَقَالَ: لِمَنْ هَذَا الْكِتَابُ؟ فَقِيلَ لَهُ: لِمُحَمَّدٍ. فَقَالَ: «وَمَا لِأَهْلِ الْعِرَاقِ وَالتَّصْنِيفِ فِي هَذَا الْبَابِ؟ فَإِنَّهُ لَا عِلْمَ لَهُمْ بِالسَّيْرِ، وَمَغَازِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابِهِ كَانَتْ مِنْ جَانِبِ الشَّامِ وَالْحِجَازِ دُونَ الْعِرَاقِ، فَإِنَّهَا مُخَدَّنَةٌ فَتُحَا». فَبَلَغَ ذَلِكَ مُحَمَّدًا فَعَاظَهُ ذَلِكَ وَفَرَّغَ نَفْسَهُ حَتَّى صَنَّفَ السَّيْرَ الْكَبِيرَ.

وَصَلَّنَا «السير الصغير» فِي شَرْحِ شَمْسِ الْأَثَمَةِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ السَّرْحُخْسِي<sup>(٢)</sup>.

## (٦) السير الكبير:

هُوَ آخِرُ تَصْنِيفٍ لِمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ. وَقَدْ ذَكَرْنَا عِنْدَ الْحَدِيثِ عَنْ «السير الصغير» أَنَّ مُحَمَّدًا لَمَّا بَلَغَهُ كَلَامُ الْأَوْزَاعِيِّ تَغَيُّطًا، وَفَرَّغَ نَفْسَهُ حَتَّى صَنَّفَ «السير الكبير». فَحَكَيْ أَنَّهُ لَمَّا نَظَرَ الْأَوْزَاعِيُّ فِي «السير الكبير» قَالَ: لَوْلَا مَا ضَمَّنَهُ مِنَ الْأَحَادِيثِ لَقُلْتُ: إِنَّهُ يَضَعُ الْعِلْمَ<sup>(٣)</sup>.

وَإِذَا أُطْلِقَ «السير» مِنْ كِتَابِ مُحَمَّدٍ: يُرَادُ بِهِ «السير الكبير»<sup>(٤)</sup>. وَالْمَقْلَدُ مُلْزَمٌ بِالِافْتَاءِ بِمَا فِي هَذَا التَّصْنِيفِ، «إِلَّا أَنْ يَخْتَارَ الْمَشَائِخُ الْمُتَأَخَّرُونَ خِلَافَهُ»<sup>(٥)</sup>.

وَذَكَرَ السَّرْحُخْسِي فِي أَوَّلِ شَرْحِهِ عَلَى «السير الكبير» أَنَّ مُحَمَّدًا صَنَّفَ

(١) ينظر (١، ٢، ٣).

(٢) ينظر تاريخ التراث العربي (٧١/٣/١).

(٣) شرح السَّرْحُخْسِي عَلَى السَّيْرِ الْكَبِيرِ ص ٣، ٢، ١.

(٤) يُنْظَرُ الْجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ (٢٢٧/٢/٣).

(٥) رسائل ابن عابدين (٢٠/١).



كتابه هذا «في الفقه»: وَلَمْ يذكر فيه أبا يوسف، لأنَّ النَّفْرةَ قَدْ استحکمت بينهما في هذه الفترة، وَبَقِيَتْ إلى أن مات أبو يوسف. وكلما احتاج إلى رواية حديث منه قال: «حَدَّثَنِي الثَّقة»، وهو مراده حيث يذكر هذا اللفظ.

لكن هذا الكتاب القيم وَصَلْنَا بَعْدَ تَجْرِيدِهِ مِنَ الْأَسَانِيدِ، وَصَلْنَا فِي شرح شمس الأئمة السَّرْحُوسِي<sup>(١)</sup>، وهو كتاب في المغازي، مَعَ ذِكْرِ أَحْكَام الحرب والسَّلم وما يتعلق بِذَلِكَ. وفي الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ما يفيد أن الواقدي من الرَوَافِدِ المهمة في كتاب «السير الكبير»<sup>(٢)</sup>.



(١) طُبِعَ بِحَيْدَرَأَبَاد (١٣٣٥ - ١٣٣٦هـ)، وَنَشَرَهُ صَلَاحُ الدِّينِ الْمُنْجِدُ فِي ثَلَاثَةِ أَجْزَاءٍ بِالْقَاهِرَةِ: ١٩٥٧، ١٩٥٨، ١٩٦٠م، ينظر تاريخ التراث العربي (١/٦٢/٣ - ٧٣).

وينظر: البحث الفقهي ص: ١٢١.

(٢) ينظر الجرح والتعديل (٢/٣/٢٢٧).

## أشهر المتون المعتمدة في المذهب الحنفي

منَ الظواهر التي يلاحظها الدارس للمذاهب الفقهية الإسلامية ظاهرة المتون. وقد تَوَخَّى أصحابها من وضعها بَيَّانَ القول الصحيح الذي يفتى به في المذهب، وأعرضوا - في غالب عاداتهم - عن ذكر الأقوال الأخرى بَغَرَضِ الاختصار، حَتَّى يسهلوا الحِفْظَ على الطلبة المتسبين إلى المذهب.

هذه المتون تُعَدُّ الآن من المظان المهمة بالنسبة للباحثين للتعرف على الرأي المختار في المذهب.

والعادة أن هذه المصنفات هي التي يصبح عليها مدار الدرس فيما بعد، فيعكف عليها العلماء: حفظاً، وشرحاً، ونظماً، وتعقيباً، واستدراكاً، بل وتُلْخِصاً في بعض الأحيان!

أما فيما يخص المذهب الحنفي فَلَقَدْ كَانَ اعْتِمَادُ مُتَأَخَّرِي الأحناف على متون خمسة: «الوقاية»، و«مختصر القُدُوزي»، و«كنز الدقائق»، و«المختار»، و«مجمع البحرين»، حَتَّى قالوا: إن العبرة بِمَا فيها عند تَعَارُض ما فيها وما في غيرها، لِمَا عَرَفُوا من جلاله قدر مؤلفيها، والتزامهم إيراد مسائل ظاهر الرواية، والمسائل التي اعتمد عليها المشايخ<sup>(١)</sup>.

ولا يقدِّم ما في غيرها على ما فيها إلا إذا صُرِّحَ بتصحُّيحه، فيقدم عليها حينئذ، لأنه تصحيح صريح، وما في المتون تصحيح التزامي، والصريح مقدَّم على الالتزامي<sup>(٢)</sup>.

(١) مقدمة اللكنوي على شرحه على الجامع الصغير ص ٢٣.

(٢) ينظر رسائل ابن عابدين (١/٣٦-٣٧).



## (١) مختصر القُدوري:

هُوَ لِأَبِي الْحُسَيْن أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ جَعْفَرِ الْقُدُورِيِّ - بَظْمِ الْقَافِ - الْبَغْدَادِيِّ، الْمَوْلُودُ سَنَةَ (٣٦٢هـ) وَالْمُتَوَفَى سَنَةَ (٤٢٨هـ)، انْتَهَتْ إِلَيْهِ رِئَاسَةُ الْحَنْفِيَّةِ بِالْعِرَاقِ<sup>(١)</sup>.

وَإِذَا أُطْلِقَ «الْكِتَابُ» عِنْدَ الْأَحْنَافِ فَالْمُرَادُ بِهِ مَخْتَصَرُ الْقُدُورِيِّ لِشُهُرَتِهِ عِنْدَهُمْ وَكَثْرَةِ اعْتِمَادِهِمْ عَلَيْهِ. وَلَمْ يَحْظَ مُخْتَصَرٌ مِنْ مَخْتَصِرَاتِ الْأَحْنَافِ بِمِثْلِ مَا حَظِيَ بِهِ هَذَا الْمَخْتَصَرُ: شَرْحاً وَنَظْماً، فَمِمَّنْ شَرَحَهُ عَبْدُ الرَّبِّ بْنِ مَنْصُورٍ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْغَزْنَويِّ الْمُتَوَفَى فِي حُدُودِ الْخَمْسِمِائَةِ، وَسَمَّى شَرْحَهُ «مُلْتَمَسَ الْإِخْوَانِ»<sup>(٢)</sup>. وَشَرَحَهُ كَذَلِكَ عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْمَكِّيِّ حَسَامُ الدِّينِ الرَّازِي الْمُتَوَفَى سَنَةَ (٥٩٣هـ)، وَسَمَّى شَرْحَهُ «خُلَاصَةَ الدَّلَائِلِ...»<sup>(٣)</sup>. وَلِمُحَمَّدَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يُونُسَ أَبِي الْمَعَالِي الْإِسْبِيْجَابِيِّ شَرْحٌ نَافِعٌ سَمَاهُ «زَادُ الْفُقَهَاءِ»<sup>(٤)</sup>.

وَيُمْكِنُ أَنْ نُلْحِقَ بِالَّذِينَ شَرَحُوهُ علاء الدين السمرقندي محمد بن أحمد المتوفى سنة (٥٣٩هـ)، فإنه قال في مقدمة كتاب «تُحْفَةُ الْفُقَهَاءِ»: «اعْلَمْ أَنَّ «الْمَخْتَصَرَ» الْمُنْسُوبَ إِلَى الشَّيْخِ أَبِي الْحُسَيْنِ الْقُدُورِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ جَامِعٌ جَمَلًا مِنَ الْفَقْهِ مُسْتَعْمَلَةٌ، بَحِثْ لَا تَرَاهَا مَدَى الدَّهْرِ مَهْمَلَةٌ... وَلَمَّا عَمَّتْ رَغْبَةُ الْفُقَهَاءِ إِلَى هَذَا الْكِتَابِ، طَلَبَ مِنِّي بَعْضُهُمْ مِنَ الْإِخْوَانِ وَالْأَصْحَابِ، أَنْ أَذْكَرَ فِيهِ بَعْضَ مَا تَرَكَ الْمَصْنِفُ مِنْ أَقْسَامِ الْمَسَائِلِ، وَأَوْضَحَ الْمَشْكَلاتِ مِنْهُ بِقُوَى مِنَ الدَّلَائِلِ، لِيَكُونَ ذَرِيعَةً إِلَى تَضْعِيفِ الْفَائِدَةِ، بِالتَّقْسِيمِ وَالتَّفْصِيلِ، وَوَسِيلَةً، بِذِكْرِ الدَّلِيلِ، إِلَى تَخْرِيجِ ذَوِي

- (١) ينظر الأنساب للسمعاني (٧٦/١٠) وفيه: «أبو الحسن»، واللُّبَابُ لابن الأثير (١٩/٣)، وتاج التراجم (ص ١٩ - ٢٠ رقم ١٧).
- (٢) تاج التراجم (ص ١٣٤ رقم ١٥١).
- (٣) السابق (ص ١٤٩ رقم ١٦٧). وهو مطبوع (ط قزان: ١٢٢٠هـ).
- (٤) السابق (ص ٢١٠ رقم ٢٣١).

التحصيل، فأسرعت في الإسعاف والإجابة، رجاء التوفيق من الله تعالى في الإتمام والإصابة...»<sup>(١)</sup>.

هذه بغض الشروح لمختصر القُدوري، وهي غِيضٌ مِنْ فَيْضٍ، أما الذين نظموا فَنَذَرُ مِنْهُمْ: محمد بن أسعد بن محمد أبا المظفر الحَكيمي الواعظ المتوفى سنة (٥٦٧هـ)<sup>(٢)</sup>، ومحمد بن مصطفى بن زكرياء الدُوركي الصُلغري المتوفى سنة (٧١٣هـ)، نَظَمَهُ «نَظْماً حَسَناً»<sup>(٣)</sup>.

ومختصر القُدوري مطبوع<sup>(٤)</sup>، تقرأ في أوله: «كتاب الطهارة».

قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦]، قَدَّمَ في أول مختصره الدليل، وليس من عادته، وإنما صَنَعَ ذلك تَبَرُّكاً وَتَيْمُّناً بتلاوته.

## (٢) «المختار»، أو «المختار للفتوى»:

هُوَ لأبي الفضل مجد الدين عبدالله بن محمود بن مودود الموصلي، المولود سنة (٥٩٩هـ) والمتوفى سنة (٦٨٣هـ)، وَصِفَ بأنه «مِنْ أَفْرَادِ الدَّهْرِ فِي الْفُرُوعِ وَالْأَصُولِ، حَافِظاً لِمَسَائِلِ مَشَاهِيرِ الْفَتَاوَى»<sup>(٥)</sup>.

صَنَفَهُ في عنفوان شبابه، ثم شرحه في كتاب سماه «الاختيار لتعليل

(١) تحفة الفقهاء لعلاء الدين السمرقندي (٥/١).

(٢) تاج التراجم (ص ١٨٦ رقم ٢٠٥).

(٣) السابق (ص ٢٣٨ رقم ٢٦٤).

(٤) طبعته دار الكتب العلمية. ومطبوع أيضاً مع شرح له يسمى «اللباب في شرح الكتاب» لعبد الغني الغنيمي الميداني (ت ١٢٩٨هـ) (دار الحديث، تحقيق: محمود أمين النواوي).

(٥) مقدمة للكنوي على شرحه على الجامع الصغير ص ٢٥، نُقِلَ عَنْ «أَعْلَامِ الْأَخْيَارِ» لِلْكَفَوِيِّ. وينظر تاج التراجم (ص ١١٤، رقم ١٢٨).





المختار». يقول أبو الفضل الموصلي في مقدمة المُخْتَار: «... وبعد، فَقَدْ رَغِبَ إِلَيَّ مَنْ وَجَبَ جَوَابُهُ عَلَيَّ أَنْ أَجْمَعَ لَهُ مختصراً في الفقه على مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان.. مقتصراً فيه على مذهبه، مُعْتَمِداً فيه على فتوَاهُ، فَجَمَعْتُ له هذا المختصر كما طَلَبَهُ وَتَوَخَّاهُ، وسميته «المختار للفتوى»، لِأَنَّهُ اخْتَارَهُ أَكْثَرُ الفقهاء وارتضاه»، ثم قال: «وَلَمَّا حفظه جماعة من الفقهاء واشتهر، وَشَاعَ ذكره بينهم وانتشر، طلب مني بَعْضُ أولَادِ بني أخي النُّجَبَاءِ أَنْ أَرْمِزَهُ رُمُوزاً يُعْرَفُ بها مذاهبُ بَقِيَّةِ الفقهاء، لِتَكْثُرَ فائدته، وَتَعُمَّ عَائِدته، فَأَجَبْتُهُ إلى طلبه وبأذنتُ إلى تَخْصِيلِ بُغْيَتِهِ بَعْدَ أَنْ استعنتُ بالله وتوكلتُ عليه واستخرتُهُ وفوضتُ أمري إليه، وجعلتُ لكل اسم من أسماء الفقهاء حرفاً يَدُلُّ عليه من حروف الهجاء، وهي: لأبي يوسف (س)، ولمحمد (م)، ولهما (سم)، ولِزُفَرٍ (ز)، وللشافعي (ف)»..».

وفي مقدمة «الاختيار» يقول أبو الفضل الموصلي: «... وبعد: فَكُنْتُ جَمَعْتُ في عنفوان شبابي مختصراً في الفقه لِبَعْضِ المبتدئين من أصحابي وسميته بـ«المختار للفتوى»، اخترت فيه قول الإمام أبي حنيفة رحمته الله، إِذْ كَانَ هُوَ الأول والأولى. فَلَمَّا تَدَاوَلَتْهُ أيدي العلماء، واشتغل به بعض الفقهاء طلبوا مني أن أشرحه شرحاً أشير فيه إلى عِلَلِ مسائله ومعانيها، وَأُبَيِّنَ صورها وَأَتَبِّهَ عَلَى مبانيها، وأذكر فروعاً يحتاج إليها، ويعتمد في النقل عليها، وأنقل فيه ما بَيَّنَّ أصحابنا من الخلاف، وأَعْلَلُهُ متوخياً موجزاً فيه الإنصاف...» إلى أن قال: «وسميته: الاختيار لِتَغْلِيلِ المختار، وزدتُ فيه من المسائل ما تَعُمُّ به البلوى، ومن الروايات ما يحتاج إليه في الفتوى، يفتقر إليها المُبْتَدِي، ولا يستغني عنها المتبهي...»<sup>(١)</sup>.

هذا وقد نظم «المختار» عبدالله بن علي السنجاري تاج الدين أبو عبدالله

(١) الاختيار لتعليق المختار (٥/١ - ٦)، دار المعرفة - لبنان، الطبعة الثالثة ١٣٩٥ هـ ١٩٧٥ م. وفيها الإشارة إلى أن هذا الكتاب كان مُقَرَّراً تَدْرِيسُهُ للغة الأولى الثانوية بالجامعة الأزهرية.

المعروف بقاضي صُور، والمتوفى سنة (٨٠٠هـ)، ففي تاج التراجم: «نُظِمَ المختار في الفقه...»<sup>(١)</sup>.

واختصره أحمد بن علي بن منصور شرف الدين أبو العباس الدمشقي المتوفى سنة (٧٨٢هـ)، وسماه «التحرير» وعلّق عليه شرحاً ولم يكمله<sup>(٢)</sup>.

### (٣) «الوقاية» أو «وقاية الرواية في مسائل الهداية» لمحمود المحبوبي:

نقل اللكنوي عن كتاب «أعلام الأخيار» للكنوي أن صاحب «الوقاية» هو تاج الشريعة محمود بن صدر الشريعة أحمد بن عبيدالله جمال الدين العبادي المحبوبي البخاري. وأنه انتخبه من «الهداية»<sup>(٣)</sup>، صنّفه لأجل ابنه صدر الشريعة عبيدالله بن مسعود ابن تاج الشريعة.

ثم قال اللكنوي: «وفيه (أي في أعلام الأخيار) أيضاً: عبيدالله صدر الشريعة بن مسعود بن محمود تاج الشريعة صاحب «شرح الوقاية»... أخذ العلم عن جده تاج الشريعة محمود. وكان ذا عناية بتقييد نفائس جده، وجمع قوائده، شرح «الوقاية» من تصانيف جده تاج الشريعة، ثم اختصره، وسماه «النقاية»..»

لكن اللكنوي، بعد أن ذكر ما نقله عن «أعلام الأخيار» قال: «والمشهور أن مصنف الوقاية جد فاسد لشارح «الوقاية»، وبه صرح القهستاني في «جامع الرموز»، حيث ذكر: أن شارح «الوقاية» صدر الشريعة عبيدالله بن مسعود بن تاج الشريعة عمر بن صدر الشريعة، وأن صاحب «الوقاية» برهان الشريعة محمود بن صدر الشريعة، أخو تاج الشريعة».

(١) تاج التراجم (ص ١١٧ رقم ١٣١).

(٢) السابق (ص ٤٤ رقم ٤٤).

(٣) «الهداية» للمرغيناني: كما سيأتي.



ثم قال اللكنوي: «وكذا ذكره صاحب «كشَفُ الظنون»<sup>(١)</sup>: أن «الوقاية» للإمام برهان الشريعة محمود بن صدر الشريعة، صَنَّفَهُ لِأَجْلِ ابْنِ بَنْتِهِ صدر الشريعة. والله أعلم بِحَقِيقَةِ الحال...»<sup>(٢)</sup>.

ثم إنني وَجَدْتُ اللكنوي، في ترجمة جمال الدين المحبوبي عبيدالله بن أحمد بن عبدالمملك المشتهر بِأَبِي حَنِيفَةَ الثاني المتوفى سَنَةَ (٦٣٠ هـ)، يقول: «وممن تفقه عليه ابنه شمس الدين أحمدُ والدُ تاج الشريعة صاحب «الوقاية» محمد<sup>(٣)</sup> بن أحمد جد شارح «الوقاية» عبيدالله بن مسعود بن محمود المحبوبي...»<sup>(٤)</sup>.

أما في «تاج التراجم» فَتَقَرَأُ: «محمود بن عبيدالله بن إبراهيم تاج الشريعة، المحبوبي... له شرح «الهداية» الْمُسَمَّى بِ«الكفاية»، ومختصر «الهداية» المسمى بِ«الوقاية»»<sup>(٥)</sup>.

ولقد اطلعت على «شرح الوقاية»<sup>(٦)</sup>، مَنْسُوباً لِعُبَيْدِالله بن مسعود المشهور بصدر الشريعة عَلَى مَثْنِ الوقاية لجدّه الإمام الأستاذ الأجل تاج الشريعة. وتقرأ في أوله، بعد الْحَمْدَلة: «يقول الْعَبْدُ المتوسل إلى الله تعالى بأقوى الذريعة عبيدالله بن مسعود بن تاج الشريعة، سعد جده، وأنجح جده: هذا حل المواضع المغلقة من «وقاية الرواية في مسائل الهداية»، التي أَلْفَهَا جدي وأستاذي مولانا الأعظم أستاذ علماء العالم برهان الشريعة... محمود ابن صدر الشريعة».

(١) ينظر: «كشَفُ الظنون» (٢/٢٠٢٠ - ٢٠٢٤).

(٢) مقدمة اللكنوي على شَرْحِهِ على الجامع الصغير (ص ٢٣ - ٢٤).

(٣) لعله خَطَأً مطبعي، والصحيح «محمود».

(٤) مقدمة اللكنوي ص ٥١.

(٥) تاج التراجم (ص ٢٥١ رقم ٢٨١).

(٦) مطبوع بهامش «كشَفُ الْحَقَائِقِ شَرْحُ كَنْزِ الدَّقَائِقِ» لعبدالحكيم الأفغاني، والمطبعة الأدبية مصر ط: ١٣١٨ هـ.

كيفما كان الأمر، فإنَّ كِتَاب «الوقاية» مختصر مشهور، بَلْ هُوَ أَحَدُ المتون الثلاثة الأكثر شهرة عند الأحناف<sup>(١)</sup>.

#### (٤) مجمع البحرين وملتقى النهرين:

هو لمظفر الدين أحمد بن علي تغلب المشهور بـ: إِبْنِ السَّاعَاتِي البعلبكي أصلاً والبغدادي منشأ (ت ٦٩٤هـ)، نُعِتَ بِأَنَّهُ «بلغ رتبة الكمال، وصار إمام العصر في العلوم الشرعية، كَانَ ثقة حافظاً مُتَّقِناً، أَقْرَأَ لَهُ شيوخُ زَمَانِهِ، بِأَنَّهُ فارس جواد في ميدانه»<sup>(٢)</sup>.

وَمُخْتَصَرُهُ هَذَا جَمَعَ فِيهِ بَيْنَ «مختصر القُدوري» و«المنظومة»<sup>(٣)</sup>، مَعَ زَوَائِد. وشرحه في مجلدين<sup>(٤)</sup>.

ومن الذين شرحوه أحمد بن إبراهيم بن أيوب العَينَتَابِي الحلبي شهاب الدين أبو العباس المتوفى سنة (٧٦٧هـ)، وسمى شرحه «الْمَنْبَع»<sup>(٥)</sup>. وشرحه كذلك محمد بن يوسف بن إلياس، شمس الدين، القونوي، الرومي، المتوفى سنة (٧٨٨هـ). شرحه «في عشرة أجزاء، وآخر ملخص منه في ستة أجزاء»، وَلَهُ أَيْضاً كِتَاب «دُرَرُ الْبَحَارِ» جَمَعَ فِيهِ «الْمَجْمَع»<sup>(٦)</sup> وَزَادَ عَلَيْهِ مذهب أحمد، مَعَ بَيَانٍ وَفَاقِ الْأَئِمَّةِ لِيَبْغِضَهُمْ بَغْضاً وَخِلَافَهُمْ، فِي نَحْوِ خَمْسِ كِرَارٍ صِغَارٍ<sup>(٧)</sup>.

(١) الثاني «مختصر القُدوري»، والثالث «كنز الدقائق».

(٢) مقدمة اللكنوي علي شرحه على الجامع الصغير ص ٢٥.

(٣) المنظومة: الظاهر أَنَّهَا لَعُمَرَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ: نَجْمُ الدِّينِ أَبِي حَفْصِ النَّسْفِيِّ (ت ٥٣٧هـ).

تاج التراجم (ص ١٦٢ - ١٦٣ رقم ١٨٤)، ومقدمة اللُّكْنَوِيِّ (ص ٥٧ - ٥٨).

(٤) تاج التراجم (ص ١٦ رقم ١٤)، وَيُنْظَرُ كَشْفُ الظُّنُونِ (١٥٩٩/٢ - ١٦٠١).

(٥) السابق (ص ٢٩ رقم ٢٧). وَهُوَ مَا زَالَ مَخْطُوطاً، الْمَذْهَبُ الْحَنْفِيُّ (٥٤٩/٢).

(٦) أي مجمع البحرين.

(٧) تاج التراجم (ص ٢٤٢ رقم ٢٧٠).



## (٥) كنز الدقائق:

هو لأبي البركات عبدالله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي المتوفى سنة (٧١٠هـ)، نُعِتَ بأنه كان «عديم النظر في زمانه، فقيد المثل في الأصول والفروع»<sup>(١)</sup>.

أما «كنز الدقائق» فعليه شروح كثيرة، من أهمها: شَرْحُ فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي المتوفى سنة (٧٤٣هـ). شرحه، «فأجاد وأفاد، وحرّر وانتقد، وصحّح ما اعتمد»<sup>(٢)</sup>. وسماه «تبيين الحقائق».

ومنهجه أنه يُورِدُ نَصَّ «الكنز» ثُمَّ يَشْرُحُ فِي شَرْحه، ذاكراً أقوال الفقهاء غير الأحناف كالشافعي ومالك مَعَ ذِكْرِ أدِلَّتِهِمْ، بل في بعض الأحيان يَذْكَرُ آثارَ الصحابة وآراءهم<sup>(٣)</sup>.. وَلَيْسَ له منهج مطرد في ذِكْرِ الخلاف.

قدّم الزيلعي كتاب «كنز الدقائق» فقال: «أما بَعْدُ، فإني لما رأيتُ هذا المختصر المسمى بِكُنْزِ الدقائق أحسن مختصر في الفقه، حاوياً ما يحتاج إليه من الوقعات مع لطافة حَجْمِهِ لاختصارِ نَظْمِهِ، أخْبَيْتُ أن يكون لَهُ شَرْحٌ متوسط يَحُلُّ ألفاظه، وَيُعَلِّلُ أحكامه، ويزيد عليه يسيراً من الفروع مناسباً لَهُ..».

لَكِنَّ الظاهر أَنَّ اهْتِمَامَ الزَّيْلَعِيِّ بِذِكْرِ الخلاف العالي جعله يقصر في حل ألفاظ الكنز بالقدر الكافي، مِمَّا حَدَا بِزَيْن الدين المَعْرُوف بِابْنِ نجيم (٩٧٥هـ) على وضع شرح للكنز سماه: «البحر الرائق».

(١) مقدمة اللكنوي على شرحه على الجامع الصغير نُقِلَ عن «أعلام الأخيار»، وتاريخ الوفاة ذكره صاحب كشف الظنون وفي تاج التراجم (ص ١١١ رقم ١٢٦): كان ببغداد سنة عشر وسبعمائة.

(٢) تاج التراجم (ص ١٤٤ رقم ١٦٢).

(٣) ينظر مثلاً (١٠٢/٢) من تبيين الحقائق، في فصل المحرمات، دار المعرفة، الطبعة الثانية، وبهامشه حاشية شهاب الدين أحمد الشلبي عليه.

يقول في مقدمته: «إن كنز الدقائق للإمام حافظ الدين النسفي أحسن مختصر صنف في فقه الأئمة الحنفية، وقد وضعوا له شروحاً وأحسنها «التبيين» للزيلعي، لكنه قد أطال من ذكر الخلافات، ولم يَفْصَحْ عن منطوقه ومفهومه. وقد كنت مشتغلاً به من ابتداء حالي معتنياً بمفهوماته، فأحببت أن أضع عليه شرحاً يفصح عن منطوقه ومفهومه، ويردُّ فروع الفتاوى والشروح إليهما، مع تفاريح كثيرة، وتحريات شرعية...»<sup>(١)</sup>.

لكن ابن نجيم لم يُكْمِلْ هذا الشرح، والنسخة المطبوعة يقف الشرح فيها عند باب «الإجارة الفاسدة»<sup>(٢)</sup>، وهو تمام الجزء السابع، وأكمّله محمد بن حسين بن علي المعروف بالطوري، وتكملته هي تمام الجزء الثامن.

وفي تاج التراجم أن أحمد بن علي بن أحمد فخر الدين الشهير بابن الفصيح (ت ٧٥٥هـ) «نظّم «الكنز» في الفقه»<sup>(٣)</sup>.



(١) البحر الرائق شرح كنز الدقائق (٢/١). دار المعرفة، بيروت. وبهامشه الحاشية المسماة: «منحة الخالق على البحر الرائق» لابن عابدين.

(٢) قال حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١١١٥/٢): «وَصَلَ فِيهِ إِلَى آخِرِ كِتَابِ «الدَّعْوَى»، كَذَا ذَكَرَهُ فِي بَعْضِ تَصَانِيفِهِ، لَكِنْ فِي النُّسخِ الْمَتَدَاوِلَةِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ بَلَغَ إِلَى بَابِ «الإجارة الفاسدة».

(٣) تاج التراجم (ص ٤١ رقم ٤٢). وهو ما زال مخطوطاً. ينظر: المذهب الحنفي (٤٩٩/٢).



## كتب أخرى معتمدة أيضاً

من الكتب المعتمدة عند الأحناف كذلك «تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ» لفخر الدين الزيلعي (ت ٧٤٣هـ)، و«البحر الرائق» لزين الدين ابن نجيم (ت ٩٧٠هـ)، وهما شرحان لِكُنْزِ الدَّقَائِقِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الحديث عنهما. ومنها كتاب «الهداية» لعلّلي بن أبي بكر بن عبد الجليل المرغيناني (ت ٥٩٣هـ)<sup>(١)</sup>، وهو شرح لمُختصر له أيضاً يسمى: «بداية المبتدي وكفاية المنتهي»، جَمَعَ المرغيناني في هذا المختصر بين مختصر القُدُوري، والجامع الصغير<sup>(٢)</sup>.

وكتاب «الهداية» مطبوع، مشهور عند الحنفية وغيرهم، معتمد، وعليه شروح كثيرة، من أهمّها الشرح المسمى بِ«فَتْحِ الْقَدِيرِ» للكمال ابن الهمام: محمد بن عبد الواحد (ت ٨٦١هـ)، اخترمته المنية قبل إتمامه، وهو مطبوع متداول، وأكملته قاضي زاده (ت ٩٨٨هـ)، وسمى تكملته: «نتائج الأفكار في كشف الرموز والأسرار»<sup>(٣)</sup>.

ومن شروح «الهداية» كذلك كتاب «العناية» لمحمد بن محمد البابرتي (ت ٧٨٩هـ)، مطبوع مع شرح فتح القدير؛ وكتاب «البنية» لمحمود بن أحمد بن موسى المعروف ببدر الدين العيني (ت ٨٥٥هـ)، وهو مطبوع<sup>(٤)</sup>.

ومن الكتب المعتمدة «ملتقى الأبحر» لإبراهيم بن محمد الحلبي

(١) ينظر: تاج التراجم (ص ١٤٨ رقم ١٦٦).

(٢) ينظر: البحث الفقهي (ص ١٢٣ - ١٢٤).

(٣) السابق ص ١٢٦. ويبدأ من كتاب الوكالة. ينظر: «كشف الحقائق» (٢/١).

(٤) طبعته دار الكتب العلمية بتحقيق: أيمن صالح شعبان. ط: ١٤٢٠/١هـ - ٢٠٠٠م. وخَصَّ المحقق في دِرَاسَتِهِ مَبْحَثاً لِشُرُوحِ الهداية، فانظره هناك.

المتوفى سنة (٩٥٦هـ)، جمع فيه مسائل «مختصر القُدوري»، و«المختار»، و«كنز الدقائق»، و«الوقاية» بعبارة سهلة، وأضاف إليه بعض ما يحتاج إليه من مسائل «مجمع البّخرين»، ونبذة من «الهداية». وهو مطبوع مع شرحه «مجمع الأنهر» للشيخ زاده: عبدالرحمن بن محمد (ت ١٠٧٨هـ)<sup>(١)</sup>.

هذا ومن أنفع الكتب بعد كتب محمد بن الحسن الشيباني كتاب «المبسوط» لشمس الأئمة السرخسي، فهو كتاب «لا يُعْمَلُ بِمَا يُخَالِفُهُ، ولا يركن إلا إليه، ولا يُفْتَى ولا يُعَوَّل إلا عليه»<sup>(٢)</sup>.

وللحنفية مبسوطات كثيرة، لكن إذا أطلق «المبسوط» فالمراد به مبسوط السرخسي<sup>(٣)</sup>.



(١) طبعته دار الكتب العلمية. ويُنظر: البحث الفقهي (ص ١٢٧، ١٢٧)، وحاشية ابن عابدين (مقدمة المحقق: ٣٢/١). دار إحياء التراث العربي، ط: ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

(٢) رسائل ابن عابدين (٢٠/١).

(٣) السابق (٢١/١).





## المنهج المتَّبَعُ فِي الْإِفْتَاءِ، وَفِي النُّقْلِ مِنَ الْكُتُبِ

اغْتَنَى الْأَحْنَفُ بِإِبْرَازِ الْمَنْهَجِ الَّذِي يَجِبُ أَنْ يَتَّبِعَهُ الْمُفْتِي أَوْ الْقَاضِي اعْتِنَاءً بِالغَا، مِنْ مَظَاهِرِ هَذَا الِاعْتِنَاءِ أَنَّ كَثِيرًا مِنَ الْمَصْنُفِينَ يَصْدُرُونَ كُتُبَهُمْ بِمَطَالِبٍ، مِنْ أَمَمِهَا مَطْلَبُ: «رَسَمَ الْمُفْتِي»<sup>(١)</sup>.

مِنْ هَؤُلَاءِ الْمَصْنُفِينَ نَجِدُ فخر الدين حسن بن منصور (ت ٥٩٢هـ)، المعروف بِقَاضِي خَانٍ، يَقُولُ: «المفتي في زماننا»<sup>(٢)</sup>، مِنْ أَصْحَابِنَا، إِذَا اسْتَفْتِي فِي مَسَائِلٍ، وَسُئِلَ عَنْ وَاقِعَةٍ: إِذَا كَانَتِ الْمَسْأَلَةُ مَرْوِيَةً عَنْ أَصْحَابِنَا فِي الرِّوَايَاتِ الظَّاهِرَةِ بِلَا خِلَافٍ بَيْنَهُمْ، فَإِنَّهُ يَمِيلُ إِلَيْهِمْ، وَيَفْتِي بِقَوْلِهِمْ، وَلَا يَخَالِفُهُمْ بِرَأْيِهِ، وَإِنْ كَانَ مُجْتَهِدًا مُتَّقِنًا، لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنْ يَكُونَ الْحَقُّ مَعَ أَصْحَابِنَا، وَلَا يَغْدُوهُمْ. وَاجْتِهَادُهُ لَا يَبْلُغُ اجْتِهَادَهُمْ، وَلَا يَنْظُرُ إِلَى قَوْلِ مَنْ خَالَفَهُمْ، وَلَا يَقْبَلُ حُجَّتَهُ؛ لِأَنَّهُمْ عَرَفُوا الْأَدْلَةَ، وَمِيزُوا بَيْنَ مَا صَحَّ وَتَبَيَّنَ ضِدُّهُ. فَإِنْ كَانَتِ الْمَسْأَلَةُ مُخْتَلَفًا فِيهَا بَيْنَ أَصْحَابِنَا، فَإِنْ كَانَ مَعَ أَبِي حَنِيفَةَ رحمته الله أَحَدُ صَاحِبِيهِ يُوْخِذُ بِقَوْلِهِمَا لِوُجُودِ الشَّرَاطِطِ وَاسْتِجْمَاعِ أَدْلَةِ الصَّوَابِ فِيهِمَا، وَإِنْ خَالَفَ أَبَا حَنِيفَةَ رحمته الله صَاحِبَاهُ فِي ذَلِكَ، فَإِنْ كَانَ اخْتِلَافُهُمْ اخْتِلَافَ عَصْرِ وَزَمَانٍ كَالْقَضَاءِ بِظَاهِرِ الْعَدَالَةِ يَأْخُذُ بِقَوْلِ صَاحِبِيهِ لِتَغْيِيرِ أَحْوَالِ النَّاسِ، وَفِي الْمِزَازَةِ وَالْمَعَالِمَةِ وَنَحْوِهِمَا يَخْتَارُ قَوْلَهُمَا لِاجْتِمَاعِ الْمُتَأَخِّرِينَ عَلَى ذَلِكَ، وَفِيمَا سِوَى ذَلِكَ، قَالَ بَعْضُهُمْ:

(١) أَيِ الْعَلَامَةِ الَّتِي تَدُلُّ الْمُفْتِي عَلَى مَا يُفْتَى بِهِ. يَنْظُرُ حَاشِيَةُ ابْنِ عَابِدِينَ (١/١٥٥). طَبْعَةُ دَارِ إِحْيَاءِ التَّرَاثِ الْعَرَبِيِّ. (ط مُخَفَّفَةٌ).

(٢) قَوْلُهُ: «فِي زَمَانِنَا» فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى تَكْرِيسِ الْإِتِّجَاهِ الَّذِي يَدْعُو إِلَى سَدِّ بَابِ الْاجْتِهَادِ. وَالْمُهْمُ عِنْدَنَا هُوَ إِطْلَاعُ الْبَاحِثِ عَلَى اصْطِلَاحِ الْقَوْمِ..

يَتَخَيَّرُ الْمُجْتَهِدَ، وَيَعْمَلُ بِمَا أَقْضَى إِلَيْهِ رَأْيُهُ. وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ: يَأْخُذُ بِقَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وبعد أن ذَكَرَ قَاضِي خَانِ اخْتِلَافَ النَّاسِ فِي تَعْرِيفِ الْمُجْتَهِدِ<sup>(١)</sup>، وَأَنَّ بَعْضَهُمْ قَالَ: هُوَ مَنْ سَنَلَ عَنْ عَشْرِ مَسَائِلَ. . . فَيَصِيبُ فِي الثَّمَانِيَةِ وَيُخْطِئُ فِي الْبَقِيَّةِ، وَأَنَّ بَعْضَهُمْ قَالَ: الْمُجْتَهِدُ مَنْ كَانَ حَافِظًا لِلْمَبْسُوطِ، وَعَارِفًا بِالنَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ وَالْمَحْكَمِ وَالْمُؤُولِ، وَبِعَادَاتِ النَّاسِ. . . تَابِعَ قَائِلًا: «وَأَنَّ كَانَتْ الْمَسْأَلَةُ فِي غَيْرِ ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ، فَإِنْ كَانَتْ تُوَافِقُ أَصُولَ أَصْحَابِنَا يُعْمَلُ بِهَا، وَإِنْ لَمْ يَجِدْ لَهَا رَوَايَةً عَنْ أَصْحَابِنَا وَاتَّفَقَ فِيهَا الْمَتَأَخَّرُونَ عَلَى شَيْءٍ: يَعْمَلُ بِهِ، وَإِنْ اخْتَلَفُوا يَجْتَهِدُ وَيُقْتَى بِمَا هُوَ صَوَابٌ عِنْدَهُ. وَإِنْ كَانَ الْمَفْتِيُّ مُقْلِدًا غَيْرَ مُجْتَهِدٍ يَأْخُذُ بِقَوْلِ مَنْ هُوَ أَفْقَهُ النَّاسِ عِنْدَهُ؛ وَيُضِيفُ الْجَوَابَ إِلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ أَفْقَهُ النَّاسِ عِنْدَهُ فِي مَصْرٍ آخَرَ يَرْجِعُ إِلَيْهِ بِالْكِتَابِ وَيُثَبِّتُ فِي الْجَوَابِ، وَلَا يَجَازِفُ خَوْفًا مِنَ الْإِفْتِرَاءِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى بِتَحْرِيمِ الْحَلَالِ وَضَدَهُ. وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ لِلصَّوَابِ»<sup>(٢)</sup>.

وإذا لَمْ يَوْجَدْ لِأَبِي حَنِيفَةَ قَوْلٌ فِي الْمَسْأَلَةِ أَخَذَ بِقَوْلِ أَبِي يُوسُفَ، وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ لَهُ قَوْلَ، أَخَذَ بِقَوْلِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ، وَإِذَا لَمْ يَوْجَدْ لِلثَّلَاثَةِ قَوْلَ أَخَذَ بِقَوْلِ زُفَرِ بْنِ الْهَذِيلِ وَالْحَسَنِ بْنِ زِيَادٍ. . . «الأكبر فالأكبر، هكذا، إلى آخر من كان من كبار الأصحاب»<sup>(٣)</sup>.

ويلاحظ أنهم لم يقولوا: زُفَرٌ ثُمَّ الْحَسَنِ، أَوْ الْعَكْسَ، بَلْ يَقُولُونَ: زُفَرٌ وَالْحَسَنِ.

كَمَا يَجْدُرُ بِنَا التَّنْبِيْهُ هُنَا عَلَى أَنَّ التَّرْتِيْبَ الْمَذْكُورَ هُوَ الْغَالِبُ، وَلَا

(١) أي في المذهب.

(٢) فتاوى قاضي خان، مطبوع بهامش «الفتاوى الهندية» (٣-٢/١).

(٣) رسائل ابن عابدين (٢٦/١)، وحاشيته (٤٨/١)، الطبعة غير المحققة.



فَقَدْ يُقَدِّمُونَ الْأَدْنَى عَلَى الْأَعْلَى<sup>(١)</sup>. وَقَدْ قَالَ ابْنُ عَابِدِينَ: «... الْأَصَحُّ تَخْيِيرُ الْمُفْتِيِّ الْمُجْتَهِدِ فَيُفْتِي بِمَا يَكُونُ دَلِيلَهُ أَقْوَى، وَلَا يُلْزِمُهُ الْمَشْيُ عَلَى التَّفْصِيلِ». ثُمَّ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ: «وَلَمَّا انْقَطَعَ الْمُفْتِي الْمُجْتَهِدُ فِي زَمَانِنَا وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا الْمُقَلِّدُ الْمُحَضُّ<sup>(٢)</sup> وَجَبَ عَلَيْنَا اتِّبَاعُ التَّفْصِيلِ... مَا لَمْ نَرِ الْمُجْتَهِدِينَ فِي الْمَذْهَبِ صَحَّحُوا خِلَافَهُ لِقُوَّةِ دَلِيلِهِ، أَوْ لَتَغْيَرِ الزَّمَانُ، وَنَحْوَ ذَلِكَ، مِمَّا يَظْهَرُ لَهُمْ، فَتَتَّبِعُ مَا قَالُوا، كَمَا لَوْ كَانُوا أَحْيَاءَ وَأَقْتُونَا بِذَلِكَ!»<sup>(٣)</sup>.

كَذَلِكَ بَيَّنَّ فَقَهَاءُ الْأَحْنَافِ الْكُتُبَ الَّتِي يَجِبُ عَلَى الْمُفْتِي اعْتِمَادُهَا، وَالْكُتُبَ الَّتِي يَجِبُ عَلَيْهِ اجْتِنَابُهَا، قَالَ اللَّكْنَوِيُّ: «وَأَعْلَمُ أَنَّهُ يَتَّبِعِي لِلْمُفْتِي أَنْ يَجْتَهِدَ فِي الرَّجُوعِ إِلَى الْكُتُبِ الْمَعْتَمَدَةِ، وَلَا يَعْتَمِدَ عَلَى كُلِّ كِتَابٍ، لَا سِيَّمَا الْفَتَاوَى الَّتِي هِيَ كَالصَّحَارِيِّ مَا لَمْ يَعْلَمْ حَالُ مُؤَلِّفِهِ وَجَلَالَةُ قَدْرِهِ... وَكَذَا لَا يَجْتَرِئُ عَلَى الْإِفْتَاءِ مِنَ الْكُتُبِ الْمُخْتَصَرَةِ<sup>(٤)</sup>، وَإِنْ كَانَتْ مَعْتَمَدَةً، مَا لَمْ يَسْتَعِينَ بِالْحَوَاشِي وَالشُّرُوحِ، فَلَعَلَّ اخْتِصَارَهُ يُوصِلُهُ إِلَى الْوُزْنَةِ الظَّلْمَاءِ»<sup>(٥)</sup>.  
وَالسَّبَبُ فِي التَّحْذِيرِ مِنَ النُّقْلِ مِنْ مَصْنُفَاتٍ بَعَيْنِيهَا ثَلَاثَةُ أُمُورٍ<sup>(٦)</sup>:

الْأَمْرُ الْأَوَّلُ: شِدَّةُ الْإِخْتِصَارِ: كـ«الدُّرِّ الْمُخْتَارِ» لِغَلَاءِ الدِّينِ الْحَصَكْفِيِّ<sup>(٧)</sup>، وَهُوَ شَرَحَ لِمَتْنِ «تَنْوِيرِ الْأَبْصَارِ وَجَامِعِ الْبَحَارِ» لَشَمْسِ الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الثُّمُرْتَاشِيِّ (ت ١٠٠٤هـ)، وَكشَّحَ «كَنْزَ الدَّقَائِقِ» الْمُسَمَّى «رَمَزَ الْحَقَائِقِ» لِإِبْدَرِ الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الْعَيْنِيِّ (ت ٨٥٥هـ)<sup>(٨)</sup>.

(١) يَنْظُرُ الْمَسَائِلَ الَّتِي يُفْتِي فِيهَا الْأَحْنَافُ بِقَوْلِ زُفَرٍ مُطْلَقاً فِي حَاشِيَةِ ابْنِ عَابِدِينَ (٦٦٧/٢). الطَّبْعَةُ غَيْرُ الْمُحَقَّقَةِ.

(٢) هَذَا كَمَا قَالَ اللَّكْنَوِيُّ تَحْكُمُ عَلَى قُدْرَةِ اللَّهِ تَعَالَى. تَنْظُرُ مُقَدِّمَةُ اللَّكْنَوِيِّ عَلَى شَرْحِهِ عَلَى الْجَامِعِ الصَّغِيرِ ص ١٥ وَيَنْظُرُ كَذَلِكَ ص ٢٢.

(٣) رِسَائِلُ ابْنِ عَابِدِينَ (٢٨/١).

(٤) الْمَقْصُودُ: الْمَخْتَصَرَةُ جِذًّا، الَّتِي كَادَتْ تُلْحَقُ بِالْأَلْفَاظِ، كَمَا قَالَ ابْنُ عَابِدِينَ..

(٥) مُقَدِّمَةُ اللَّكْنَوِيِّ ص ٢٦.

(٦) يَنْظُرُ رِسَائِلُ ابْنِ عَابِدِينَ (١٣/١ - ١٥)، وَمُقَدِّمَةُ اللَّكْنَوِيِّ (ص ٢٦ - ٢٧).

(٧) عَلَى هَذَا الْكِتَابِ وَضَعَ ابْنُ عَابِدِينَ حَاشِيَتَهُ الْمَسْمَاةَ «رَدَّ الْمُحْتَارِ».

(٨) يَنْظُرُ: كَشَفُ الظُّنُونِ (١٥١٥/٢)، وَهُوَ مَطْبُوعٌ. الْمَطْبَعَةُ الْمِيمَنِيَّةُ ١٣٢٠هـ.

الأمر الثاني: عدم الاطلاع على حال المؤلف: هَلْ كَانَ فقيهاً مُعْتَمِداً  
أَمْ لَا؟ كَشَّرَحَ الثَّقَايَةُ<sup>(١)</sup> المسمى «جامع الرموز» لِلْقَهْستَانِي المتوفى في حدود  
سنة (٩٦٢هـ)<sup>(٢)</sup>، فإنه غَيْرُ مُعْتَمَدٍ، بالرَّغْمِ مِنْ أَنَّ حَاجِي خَلِيفَةَ أَشَادَ بِهِ  
وَمَدَحَهُ، وَكَشَّرَحَ الْكَتْرَ لِلْمُلَاً مَسْكِينَ مُعِينِ الدِّينِ الْهَرَوِي (ت ٩٥٤هـ)<sup>(٣)</sup>.

الأمر الثالث: نقل الأقوال الضعيفة: كَكِتَابِ «قِنِيَةِ الْمُنِيَةِ»، لِأَبِي الرَّجَاءِ  
نَجْمِ الدِّينِ مَخْتَارِ بْنِ مُحَمَّدٍ الزَاهِدِي المتوفى سنة (٦٥٨هـ)<sup>(٤)</sup>. قَالَ حَاجِي  
خَلِيفَةَ: «وَقَدْ نَقَلَ عَنْهَا (أَيِ الْقِنِيَةِ) بَعْضُ الْعُلَمَاءِ فِي كُتُبِهِمْ، لَكِنَّا مَشْهُورَةٌ  
بِضَعْفِ الرِّوَايَةِ، وَأَنَّ صَاحِبَهَا مَعْتَزَلِي، ذَكَرَ فِي أَوَّلِهَا أَنَّهُ اصْطَفَاهَا مِنْ «مُنِيَةِ  
الْفُقَهَاءِ» لِأَسَاتِذِهِ بَدِيعِ بْنِ أَبِي مَنْصُورِ الْعِرَاقِيِّ، وَسَمَاهَا: قِنِيَةِ الْمُنِيَةِ لِتَتِمِيمِ  
الْعُنْيَةِ».

هَذَا وَقَدْ يُطْرَحُ سُؤَالٌ يَتَعَلَّقُ بِالْكُتُبِ الْمُعْتَمَدَةِ الْمَبْسُوطَةِ الَّتِي تَذْكَرُ أَكْثَرَ  
مِنْ قَوْلٍ فِي الْمَسْأَلَةِ الْوَاحِدَةِ: مَا هُوَ الْقَوْلُ الْمُعْتَمَدُ؟

وَالْمَنْهَجُ الْمَتَّبَعُ فِي ذَلِكَ أَنْ الْعَمَلُ عَلَى قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ، «وَلَدْنَا تَرْجُحُ  
الْمَشَايِخُ دَلِيلُهُ فِي الْأَغْلَبِ عَلَى دَلِيلٍ مِنْ خَالَفَهُ مِنْ أَصْحَابِهِ»<sup>(٥)</sup>، وَيُجِيبُونَ عَمَّا  
اسْتَدَلَّ بِهِ مُخَالَفُهُ. وَهَذَا أَمَارَةُ الْعَمَلِ بِقَوْلِهِ، وَإِنْ لَمْ يَصْرَحُوا بِالْفَتْوَى عَلَيْهِ،  
إِذِ التَّرْجِيحُ كَصَرِيحِ التَّصْحِيحِ»<sup>(٦)</sup>.

- (١) الثَّقَايَةُ مُخْتَصَرُ الْوَقَايَةِ لِصُدْرِ الشَّرِيعَةِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، وَقَدْ تَقَدَّمتِ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ.
- (٢) يَنْظُرُ كَشْفُ الظُّنُونِ (١٩٧١/٢)، وَاسْمُهُ: مُحَمَّدُ بْنُ حَسَامِ الدِّينِ الْقَهْستَانِي (بِضَمِّ الْقَافِ).
- (٣) كَشْفُ الظُّنُونِ (١٥١٥/٢). وَ«جَامِعُ الرَّمُوزِ» مَطْبُوعٌ. ط: أَفْنَدِي ١٣٠٠هـ وَاسْمُ الْمُلَاً مَسْكِينَ: مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ.
- (٤) كَشْفُ الظُّنُونِ (١٣٥٧/٢)، وَتَاجُ التَّرَاجِمِ (ص ٢٥٦ رَقْم ٢٨٨). وَالْكِتَابُ مَا زَالٍ مَخْطُوطاً. يَنْظُرُ الْمَذْهَبُ الْحَنْفِي (٦٠٦/٢).
- (٥) كَأَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ.
- (٦) يَنْظُرُ رِسَائِلُ ابْنِ عَابِدِينَ (٣٧/١).



وَنَقَلَ ابْنُ عَابِدِينَ عَنِ الْمُصَنِّفِ<sup>(١)</sup> لِلإمام النسفي (حافظ الدين عبدالله بن أحمد صاحب كَنْزِ الدَّقَائِقِ): «إِذَا ذُكِرَ فِي الْمَسْأَلَةِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ، فَالرَّاجِحُ هُوَ الْأَوَّلُ أَوْ الْأَخِيرُ، لَا الْوَسْطُ». قَالَ ابْنُ عَابِدِينَ: «وَيَنْبَغِي [تَقْيِيدُهُ] بِمَا إِذَا لَمْ تُعْلَمْ عَادَةً صَاحِبُ ذَلِكَ الْكِتَابِ، وَلَمْ يَذْكَرِ الْأَدْلَةُ، أَمَا إِذَا عَلِمْتَ... فَتَتَّبِعْ، وَأَمَا إِذَا ذُكِرَتِ الْأَدْلَةُ فَالْمَرْجِحُ الْأَخِيرُ...»<sup>(٢)</sup>.



- (١) في النسخة المطبوعة «المستصفي»، والتصويب من تاج التراجم (ص ١١١ رقم ١٢٦). وهو كتاب شَرَحَ فِيهِ النُّسْفِيُّ «المنظومة»، وهو لا يزال مخطوطاً. ينظر المذهب الحنفي (٢/٥٩٩).
- (٢) رسائل ابن عابدين (١/٣٧).

## مصطلحات في المذهب الحنفي

من العادات الشائعة في التصنيف المذهبي انفراد كل مذهب باصطلاحات خاصة به، قد تتعلق ببعض فقهاء المذهب المعروفين، أو المصنفات المشتهرة، أو بعض القضايا الأخرى.

وَقَدْ سَبَقَ الْحَدِيثُ عَنْ بَعْضِ هَذِهِ الْمَصْطَلَحَاتِ، كَمَسَائِلِ ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ، وَمَسَائِلِ النُّوَادِرِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَنَذْكُرُ فِي هَذَا الْمَبْحَثِ مَصْطَلَحَاتٍ أُخْرَى غَيْرَ قَاصِدِينَ بِذَلِكَ الْإِسْتِقْصَاءَ:

بعض الفقهاء<sup>(١)</sup>:

الحسن: يقصد به في المصنفات الحنفية الحسن بن زياد اللؤلؤي، من أصحاب أبي حنيفة (ت ٢٠٤هـ).

أبو حفص الكبير: يراد به: أحمد بن حفص البخاري، أخذ عن محمد بن الحسن (ت ٢١٧هـ).

الإسبيجاني: هو القاضي عند الإطلاق<sup>(٢)</sup>، وهو علي بن محمد بن إسماعيل (ت ٥٣٥هـ).

الإسبيجاني: هو أبو المعالي محمد بن أحمد بن يوسف، توفي في أواخر القرن السادس.

(١) ينظر حاشية ابن عابدين (٣٦/١ - ٤٣) (مقدمة المحقق)، وتاج التراجم ص ٢٩٣ - ٣٢٥، ط. دار المأمون للتراث والمذهب الحنفي (١٠٦/١) وَمَا بَعْدَهَا. وكذلك (٣١٣/١) وَمَا بَعْدَهَا.

(٢) ينظر حاشية ابن عابدين (٣٨/١) (مقدمة المحقق).



الإسبيجاي: أبو نصر أحمد بن منصور، توفي حدود (٤٨٠هـ).

جواهر زاده: محمد بن الحسين بن محمد (ت ٤٨٣هـ).

الزيلعي: هو فخر الدين أبو محمد عثمان بن علي (ت ٧٤٣هـ)، صاحب كتاب تبيين الحقائق، شرح كتر الدقائق.

السرخسي: إذا أطلق فالمراد به: شمس الأئمة محمد بن أحمد صاحب «المبسوط» توفي في حدود (٥٠٠هـ).

شمس الأئمة: لقب بهذا اللقب جماعة من فقهاء الحنفية، منهم شمس الأئمة عبدالعزيز بن أحمد الحلواني (ت ٤٥٦هـ)، وشمس الأئمة السرخسي، وشمس الأئمة محمد بن عبدالستار بن محمد الكردي (ت ٦٤٢هـ)، وشمس الأئمة بكر بن محمد الزرنجري، وابنه شمس الأئمة عمر بن بكر بن محمد، ومنهم شمس الأئمة البيهقي، وشمس الأئمة محمود بن عبدالعزيز الأوزجندي، وكثيراً ما يلقب شمس الإسلام<sup>(١)</sup>. وعند الإطلاق يراد به «شمس الأئمة»: السرخسي.

ظهير الدين<sup>(٢)</sup>: لُقِّبَ به جماعة، منهم: ظهير الدين المرغيناني علي بن عبدالعزيز، وابنه الحسن بن علي، ومنهم البخاري صاحب الفتاوى الظهيرية، وأحمد بن إسماعيل شارح الجامع الصغير، والولوالجي عبدالرشيد بن أبي حنيفة (ت ٥٤٠هـ).

صدر الشريعة<sup>(٣)</sup>: اشتهر به اثنان: أحمد بن عبيدالله المحبوبي، ويُعرفُ بِصَدْرِ الشريعة الأول أو الأكبر، والثاني: شارح «الوقاية» عبيدالله بن

(١) ينظر رسائل ابن عابدين (٢٠/١) (بالهامش) ومقدمة اللكنوي ص ٥٦ نقلاً عن أغلام الأخيار للكنوي في ترجمة بكر الزرنجري.

(٢) ينظر حاشية ابن عابدين (٤٢/١).

(٣) السابق (٤٣/١).

مسعود، ويُعرفُ بصَدْرِ الشريعة الأصغر أو الثاني. وَقَدْ تَقَدَّمَ الحديث عنه (في المَبْحَثِ الخاص بأشهر المتون المعتمدة).

الإمام الأعظم: أبو حنيفة.

الأئمة الثلاثة: أبو حنيفة وأبو يوسف، ومحمد بن الحسن.

الصاحبان: أبو يوسف ومحمد.

الشيخان: أبو حنيفة وأبو يوسف.

الطرفان: أبو حنيفة ومحمد.

هشام: هو هشام بن عبيدالله الرازي. في منزله مات محمد بن الحسن<sup>(١)</sup>.

بعض المصنفات<sup>(٢)</sup>:

البزازية: الفتاوى البزازية، وتعرف بـ«الوجيز».

التبيين: تبين الحقائق في شرح كنز الدقائق، وَيُطْلَقُ عَلَيْهِ أيضاً: الزَيْلَعِيُّ<sup>(٣)</sup>.

التتمة: تتمة الفتاوى.

التجريد: لأحمد بن محمد القُدُوري، وللحنفية «تجريد» آخر لمحمد بن

شجاع الثلجي (ت ٢٦٦هـ).

التصحيح: هو كتاب لقاسم بن قطلوبغا يسمى: «الترجيح والتصحيح

على القُدُوري».

الحقائق: حقائق المنظومة؛ شَرْحُ لمنظومة النسفي<sup>(٤)</sup>.

(١) طبقات الفقهاء للشيرازي ص ١٣٠.

(٢) ينظر حاشية ابن عابدين (٢٦/١ - ٣٥) (مقدمة المحقق).

(٣) ينظر كشف الحقائق (٢/١).

(٤) والحقائق هو للأفشنجي محمود بن محمد (ت ٦٧١هـ)، وهو لا يزال مخطوطاً. ينظر

المذهب الحنفي (٥٩٥/٢).





**الخلاصة:** خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل.

**الدور:** درر البحار الزاهرة في نظم البحار الزاهرة للعيني.

**الدور:** درر الحكام في شرح غرر الأحكام لملا خُشرو.

**الفتح:** فتح القدير لابن الهمام.

**الكتاب:** مختصر القُدوري.

**الكنز:** كنز الدقائق لحافظ الدين النسفي.

**المجمع:** مجمع البحرين لابن الساعاتي.

**النهر:** النهر الفائق شرح كنز الدقائق لابن نجيم.

**السلف والخلف، والمتقدمون والمتأخرون:**

كثيراً ما تقول الأحناف في كتبهم: هَذَا قَوْلُ السَّلَفِ، وهذا قول الخلف، وهذا قول المتقدمين، وهذا قول المتأخرين، والمقصود بالسلف عندهم: من أبي حنيفة إلى محمد، وبالخلف: من محمد إلى شمس الأئمة الحلواني، وبالمُتأخِرِينَ: من الحلواني إلى حافظ الدين محمد بن البخاري المتوفى سنة ٦٣٠ هـ.

قال اللكنوي: «وظني أن هذا بِحَسَبِ الْأَكْثَرِ لَا عَلَى الْإِطْلَاقِ»<sup>(١)</sup>.

**الرواية والقول:**

قال ابن عابدين: «واعلم أن اختلاف الروایتين لَيْسَ من باب اختلاف القولين، لأن القولين نَصُّ المجتهد عليهما بخلاف الروایتين، فالاختلاف في القولين من جهة المنقول عنه لا الناقل، والاختلاف في الروایتين بالعكس...»<sup>(٢)</sup>.

(١) مقدمة للكنوي ص ٥٦ - ٥٧.

(٢) ينظر رسائل ابن عابدين (٢١/١ - ٢٢).

## خاتمة

إن الْمُتَبَّعَ لتاريخ المذهب الحنفي يَخْرُجُ بنتيجة هامة: وَهِيَ أن الإنتاج الفقهي الحنفي غزير جداً، مما عَسَرَ مَعَهُ ضَبْطُهُ ضَبْطَ إنتاج المذاهب الأخرى.

والسبب في هذه الغزارة أن المذهب الحنفي انتشر انتشاراً واسعاً خاصة في بلاد العجم، فأغلب المسلمين العجم أخفاف.

وهكذا تَجِدُ مثلاً كتباً رائجة مشهورة في المذهب، ولكن أصحابها غير معروفين الحال من الناحية العلمية كحال القَهْستاني المتوفى في حدود (٩٦٢هـ) صاحب شرح «النقاية» المسمى «جامع الرموز».

وكذلك تَرَى «المبسوط» للسرخسي وهو كتاب مشهور غير متفق على أصله: هل هُوَ شَرْحٌ لمختصر الحاكم الشهيد الذي اختصر فيه المبسوط (الأصل) لمحمد بن الحسن الشيباني أم هو شرح لكتاب «الكافي» الذي جَمَعَ فيه الحاكم الشهيد كتب محمد بن الحسن المسماة بمسائل الأصول أو ظاهر الرواية.

وكذلك لَمْ يحسم النزاع حول العلاقة بين مؤلف كتاب «الوقاية» تاج الشريعة أو بُرْهان الشريعة محمود، وبين شارحه صدر الشريعة عبيدالله مع أن الكتائين مَشْهُورَان. والله أعلم.





## أهم المصادر والمراجع

- الاختيار لتعليل المختار: لعبدالله بن محمود الموصلي (ت ٦٨٣هـ)، دار المعرفة. ط: ١٣٩٥/٣هـ - ١٩٧٥م.
- كتاب الأصل المعروف بالمبسوط: لمحمد بن الحسن الشيباني (ت ١٨٩هـ) باعتناء أبي الوفاء الأفغاني. عالم الكتب ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- أصول السرخسي: لأبي بكر محمد بن أحمد السرخسي، دار المعرفة ١٩٧٣م - ١٣٩٣هـ.
- الأنساب: لأبي سعد عبدالكريم بن محمد السمعاني (ت ٥٦٢هـ). الناشر محمد أمين دمج - بيروت لبنان. ط ١٤٠٠/٢هـ - ١٩٨٠م.
- البحر الرائق شرح كنز الدقائق: لزين الدين بن إبراهيم بن محمد بن نجيم (ت ٩٧٠هـ)، دار المعرفة - بيروت. وبهامشه الحاشية المسماة «منحة الخالق على البحر الرائق» لابن عابدين.
- البناءة في شرح الهداية: لأبي محمد محمود العيني (ت ٨٥٥هـ) تحقيق أيمن صالح شعبان ط: ١/١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م، دار الكتب العلمية.
- تاج التراجم: لقاسم بن قطلوبغا (ت ٨٧٩هـ) تحقيق إبراهيم صالح. دار المأمون للتراث ط: ١/١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- تاريخ التراث العربي: لفؤاد سزكين، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٨م.
- تبيين الحقائق: لعثمان بن علي الزيلعي (ت ٧٤٣هـ) دار المعرفة.
- تحفة الفقهاء: لعلاء الدين السمرقندي (ت ٥٣٩هـ) دار الكتب العلمية، ط: ١٤١٤/٢هـ - ١٩٩٣م.
- الجامع الصغير: لمحمد بن الحسن (ت ١٨٩هـ) مع شرحه المسمى «النافع الكبير» لأبي الحسنات اللكنوي (ت ١٣٠٤هـ)، عالم الكتب ط: ١/١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- الجامع الكبير: لمحمد بن الحسن (ت ١٨٩هـ) باعتناء أبي الوفاء الأفغاني ط: ١٣٩٩/٢هـ. وكذلك طبعة دار الكتب العلمية ط: ١/١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م باعتناء محمد محمد تامر.

- الجرح والتعديل: لابن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧هـ)، دار الكتب العلمية ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- رد المحتار على الدر المختار المعروف بحاشية ابن عابدين: لمحمد أمين المعروف بابن عابدين (ت ١٢٥٢هـ) تحقيق محمد صبحي حسن وعامر حسين، دار إحياء التراث العربي ط: ١/١٤١٩هـ - ١٩٩٨م. وكذلك الطبعة القديمة.
- رسائل ابن عابدين: لمحمد أمين الشهير بابن عابدين (ت ١٢٥٢هـ) (بدون تنقيص على الطبعة).
- شرح السير الكبير: لأبي بكر محمد بن أحمد السرخسي (ت في حدود ٥٠٠هـ). الطبعة الهندية ١٣٣٥هـ.
- الشروط الصغير: لأبي جعفر أحمد بن محمد الطحاوي (ت ٣٢١هـ) تح: رُوجي أوران، ط: ٢.
- الطبقات السنية في تراجم السادة الحنفية: لتقي الدين بن عبد القادر التميمي (ت ١٠٠٥هـ)
- طريقة الخلاف بين الأسلاف: لِعَلَاء الدين الأسمندي (ت ٥٥٢هـ)، دار الكتب العلمية ط: ١/١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- القوائد الزينية في مذهب الحنفية: لابن نجيم (ت ٩٧٠هـ)، باعتناء أبي عبيدة مشهور آل سلمان، دار ابن الجوزي ط: ١/١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- كشف الحقائق شرح كنز الدقائق: لعبد الحكيم الأفغاني، المطبعة الأدبية - مصر ط: ١/١٣١٨هـ.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: لحاجي خليفة (ت ١٠٦٧هـ) مكتبة المثنى - بغداد.
- اللباب شرح الكتاب (مختصر القُدوري): لعبد الغني الغنيمي الدمشقي الميداني (ت ١٢٩٨)، دار الكتاب العربي - بيروت، ط: ٤/١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م باعتناء محمد محيي الدين عبد الحميد.
- المبسوط: لأبي بكر محمد بن أحمد السرخسي (ت في حدود ٥٠٠هـ)، مطبعة السعادة - مصر ١٣٢٤هـ.
- المذهب الحنفي: لأحمد بن محمد النقيب، مكتبة الرشد الرياض ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.



- اللباب في تهذيب الأنساب: لعز الدين ابن الأثير الجزري (ت ٦٣٠هـ)، دار صادر.
- فتاوى قاضي خان: للحنّ بن منصور بن محمود الأوزجندی المعروف بقاضي خان (٥٩٢هـ) مطبوع بهامش الفتاوى الهندية، دار إحياء التراث العربي.



